CD/PV.120
2 February 1981
ARABIC

لجنة نزع السلاح

محضر نهائي للجلسة العشرين بعد المائة

المعقودة في قصر الأمم ، بجنيف
يوم الخميس ٢ نيسان /ابريل ١٩٨١ ، الساعة ١٠/٣٠ صباحا

الرئيس: السيد غ. بفايفر (جمهورية المانيا الاتحادية)

GE.81-61147

الحاضرون في الجلسة

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد ف • ل • اسرائيليان
	السيد ف • أ• بيرفيلييف
	السيد ل • أ• نعوموف
	السيد ل • س• موشكوف
	السيد س• ن •ريبوخسين
	السيد ى • ف • كوستكسو
	السيد ف • ف • لوشتشينين
اثيوبيا	السيد ت • تيريفي
	السيد ف • يوهانس
الأرجنتين	الآنسة ن • فريرى بيناباد
استراليا	السيد ر• أ• ووكر
	السيد ر•ستيل
	السيد ت • فندليه
	الآنسة م • وايكس
المانيا (جمهورية — الاتحادية)	السيد غ • بفايفر
	السيد ن • كلينخلر
	السيد هـ•مولر
	السيد و• روهر
	السيد ج • فيشكا
اندونيسيا	السيد س• داروسمان
	السيد ف • قاسم
	السيد ج • هادى
	السيد كريونو
ايران	السيد ج • زاهيرنيا
ايطاليا	السيد ف • كاردير و دى مونتيزيمولو
	السيد ب• كابراس
	السيد أ•دى جيوفاني

الحاضرون في الجلسة (تابع)

باكستان	السيد م• أكرم
البرازيل	السيد س • أ• دى سوزا اى سيلفا
	السيد س • دى كيروز دوارته
بلجيكا	السيد أ• أونكلينكس
	السيد ج • م • نوار فاليس
بلغاريا	السيد أى • سوتيروف
	السيد ر• ديانوف
	السيد ف • سوتيزوف
بورما	السيد ثان هتون
هولندا	السيد ج • وياتش
	السيد ب • سويكا
	السيد ج • شيالوفيتش
	السيد ويزنر
	السيد ت • ستروويواس
بيرو	السيد باريسيس بورتيلا
تشيكوسلوفاكيا	السيد ج • جيروسيك
	السيد ب • لوكيس
	السيد ج • مورافيك
	السيد ل • ستافينوها
الجزائر	السيد أ• صلاح — باى
	السيد م• مدكور
	السيد أ• عبة
	السيد أ• معاطي
الجمهورية الديمقراطية الألمانية	السيد ج • هيردر
	السيد هـ• ثيليك
	السيد م• كولفوس
	السيد ب • بونتيخ

الحاضرون في الجلسة (تابع)

رومانيا	السيد أ٠ ساسوف
زائير	السيد ل ٠ ب ٠ نداغا
سري لانكا	السيد هـ٠م٠ غ ٠س ٠ باليهاكارا
السويد	السيد ج ٠ ايكولم
	السيد س ٠ ليدغارد
	السيد ل ٠ نوربيرغ
	السيد ج ٠ لوندبن
	السيد و ٠ ايويكسون
	السيد هـ٠ بركلوند
الصين	السيد يو بيي وان
	السيد بان يوشنغ
	السيد لين شان
فرنسا	السيد ف ٠ دى لا غورس
	السيد ج ٠ دى بوس
	السيد جيسبرت
	السيد م ٠ كوتور
فنزويلا	السيد أ٠ ر٠ تايلاردات
	السيد هـ٠ أرتيغا
	السيد أ٠ أ٠ أغيلار
كندا	السيد ج ٠ سكينر
كوبا	السيد ل ٠ سولا فيلا
	السيد س ٠ بازوس
كينيا	السيد س ٠ شيتيمي
	السيد غ٠ ن٠مونيو
مصر	السيد أ٠ أ٠ الريدى
	السيد اى ٠ أ٠ حسن
	السيد أ٠ عز

الحاضرون في الجلسة (تابع)

المغرب	السيد م• شرايبي
المكسيك	السيد أ• غارسيا روبلس
	السيد ز• غوانزاليس اى رينيرو
المملكة المتحدة	السيد د • م • سامرهيس
	السيد ت • د • انش
	السيدة ج •ى • لينك
منغوليا	السيد د • ارد مبيليغ
	السيد ل • بايارت
نيجيريا	السيد و• د • اكينسانيا
	السيد ت • أغويي—ايونزى
الهند	السيد أ• ب • فينكاتسواران
	السيد س • ساران
هنغاريا	السيد اى • كوميفيز
	السيد س• جيورفي
	السيد أ• لاكاتوس
هولندا	السيد ر• هـ • فاين
	السيد هـ• واغنميكرز
	السيد أ•ج •ب أومس
	الآنسة أ• اميرانخن
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد س • س • فلاورى
	السيدة ك• كريتنبرجر
	السيد ج • أ• ميسكل
	السيد س • بيرسي
	السيد ف• ب • د يسيمون

الحاضرون في الجلسة (تابع)

اليابان	السيد ى • أوكاوا
	السيد م• تاكاهاشي
	السيد ر• ايشي
يوغوسلافيا	السيد ك• شيمادا
	السيد ك• أودا
أمين لجنة نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام	السيد ر• جاييال
نائب أمين لجنة نزع السلاح	السيد ف • بيراساتيغي

الرئيس : أعلن افتتاح الجلسة العامة العشرين بعد المائة للجنة نزع السلاح •

انني أتكلم للمرة الأولى بصفتي رئيسا للجنة في شهر نيسان /ابريل ، ولذلك أود أن أنتهز هذه الفرصة لأشكر رئيسي اللجنة السابقين وهما سفير جمهورية المانيا الديمقراطية الدكتور غيرهارد هيردر ، وسفير فرنسا السيد فرانسوا دي لاغورس على ما قاما به من أعمال قيّمة • وقد استطاعت اللجنة ، بفضل جهودهما الدؤوبة ، أن تتوصل الى حل المشكلات النظامية في ظرف وقت قصير جدا ، وأن تبدأ عملها الموضوعي فورا •

وانكبّت اللجنة تعمل بلا كلل منذ افتتاح دورتها في ٣ شباط /فبراير ١٩٨١ • كما استؤنف العمل في جميع الأفرقة العاملة الأربعة التي أنشأتها اللجنة في سنة ١٩٨٠ • وقد تسنّى للأفرقة العاملة المعنية بالأسلحة الكيميائية ، والأسلحة الاشعاعية ، وضمانات الأمن السلبية ، وللبرنامج الشامل لنزع السلاح أن تقطع ، في ظل تفاني وجدارة هذين الرئيسين ، شوطا بعيدا • كما ان عملية صياغة نصوص ملموسة بدأت فعلا في بعض الحالات •

وفي الوقت نفسه ، استمرت المناقشة الموضوعية حول مختلف بنود جدول الأعمال في الجلسات العامة • ونظرت اللجنة في اجتماعاتها غير الرسمية في الطلبات الاضافية المقدمة وتوصلت الى حلول وسط • وهكذا أتيحت الفرصة لمواصلة تبادل الآراء بشأن البندين ١ و ٢ من جدول الأعمال •

ويعني ذلك من الناحية العملية انه يتعين على الوفود أن تتناول جميع بنود جدول الأعمال تقريبا في آن واحد • واذا ألقينا نظرة خاطفة على الجدول الزمني الأسبوعي للاجتماعات المزمع عقدها لاتضحت لنا ضخامة عبء العمل الواقع على اللجنة وعلى كل وفد على انفراد • وسأبذل كل جهدي للحفاظ على روح العمل النشطة هذه ، وللحرص على التوصل الى حلول عادلة وعملية •

وتمثل اللجنة ، وفقا للفقرة ١٢٠ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، الجهاز الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض حول نزع السلاح • ومن ثمة فمن المتوقع أن نتفاوض ، أي نتفق على نصوص معاهدة ونصيغ هذه المعاهدة وغيرها من الوثائق ، ومنها على سبيل المثال البرنامج الشامل لنزع السلاح • وأنا واثق من انه سيكون باستطاعتنا ، بفضل تعاوننا المتواصل الذي أرجو أن يظل مكثفا ، تقديم نصوص ومقترحات ملموسة الى الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين ودورتها الاستثنائية الثانية المكرسة بأسرها لمسائل نزع السلاح والحد من الأسلحة لاتخاذ اجراء بشأنها •

ومن الواضح ان عمل لجنة نزع السلاح سيؤثر على المناقشات التي ستجرى خلال هاتين الدورتين • ويتوقع المجتمع الدولي من اللجنة أن تساهم بنصيب وافر في الحوار الخاص بنزع السلاح والحد من الأسلحة • ونظرا لعدم اتساع الوقت ، يتعين علينا استخدامه بأفضل ما في وسعنا • وأدعو كل وفد الى التعاون مع الوفود الأخرى في روح من التوافق لتمكين اللجنة من الوصول الى حلول ملموسة • وأتعهد من جهتي أن أبذل قصارى جهدي لتعزيز هذا التعاون الذي أرجو ان ييسر الوصول الى الحلول العاجلة التي يتوقع المجتمع الدولي منا العثور عليها •

السيد ووكر (استراليا) : لقد جرت العادة في لجنة نزع السلاح على أن يرحب كل ممثل ، حين يتكلم للمرة الأولى في كل شهر بالمندوب الذي يتقلد الرئاسة وفقا للترتيب الألفبائي

والتناوب الشهرى على رئاسة اللجنة • وهذه أول جلسة عامة ترأسونها خلال هذا الشهر نيسان / ابريل ، وأنا أول من يتكلم في هذه الجلسة • ومن ثمة تعلم اللجنة ان من واجبي أن أهنئكم على ارتقائكم منصب الرئاسة • وتأكدوا ، سيدى الرئيس انني أفعل ذلك مخلصا كل الاخلاص لما يكنّه وفدى على مدى السنين من عظيم التقدير لصفاتكم الشخصية واسهامكم الشخصي في عمل اللجنة بطاقة لا تكل وحماس لا يفتر • وبالاضافة الى ذلك ، فنحن ندرك تماما الموقف البناء الذى اتخذته حكومة جمهورية المانيا الاتحادية ازاء مسألة نزع السلاح • ويسعدني كذلك أن أهنئ الرئيس السابق صاحب السعادة سفير جمهورية المانيا الديمقراطية على قيادة أعمالنا في شهر آذار /مارس • وهنا أيضا أقوم بواجبي باخلاص شديد •

ونحن الآن في آخر شهر من دورة الربيع • ومن الواضح ان الزخم قد ازداد قوة في اللجنة• وقد حدث تحول واضح من الشك الى الموضوع في منتصف شهر آذار /مارس وهو تاريخ يمكن ان يعتبر في المستقبل كنقطة تحول • ذلك انه يبدو الآن ان الأفرقة العاملة الأربعة قد حلت المشكلات المتصلة بطرقها في العمل وتركز اهتمامها على عمل معين يشمل الصياغة في بعض الحالات • بل ان اللجنة عثرت على وسيلة مؤقتة لكي تتقدم دراسة المسائل خطوة الى الأمام • وهذا كله يبعث على ارتياح وفدى •

وأود اليوم أن أتحدث عن البند ٤ من جدول الأعمال المتعلق بالأسلحة الكيميائية • ولدينا هنا دليل واضح على الجهد الكبير الذى بذلته اللجنة • وقد ظل الهدف الرامي الى عقد اتفاقية تحظر استخدام هذه الفئة الهامة من الأسلحة ماثلا بوضوح في ذهن الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية الذى كان يرأسه بكفاءة فائقة السفير أوكاوا في العام الماضي والسفير ليدفارد هذا العام • وعلاوة على ذلك ، اتخذت اللجنة في مناسبتين أثناء عملها فيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية ، ترتيبات خاصة لوضع خبرة خبرائها تحت تصرف عدد كبير من الوفود ، وهكذا أمكن سد الفجوة — التي لم يكن من الممكن بطريقة أخرى سدها — بين الرغبة في التفاوض والقضايا البالغة التعقيد التي تتناولها المعاهدة • ولا تكفي الرغبة في التفاوض وحدها لابرام معاهدة ما • فالمسائل معقدة ، ونحن في حاجة الى وسائل تقنية لمواجهتها اذا أردنا عقد معاهدة تستجيب لاهتمامات الدول كافة •

وقد شارك وفدى في العام الماضي في تجربة تتمثل في دعوة الخبراء للحضور في جلسات غير رسمية للجنة • وكانت تجربة بناءة ومفيدة للغاية • وقمنا هذا العام ، بمساعدة هولندا وبناء على نصائح بلدان أخرى ، ولا سيما الهند ، بتجربة مماثلة وان كانت مختلفة شكلا • فقد حاولنا أن تضم الوفود بعض الخبراء أثناء الفترة التي يتركز فيها العمل على الأسلحة النووية • غير ان فترة التركيز هذه توشك على الانتهاء • وأنا واثق من ان جميع من شارك فيها يوافق على انها كانت قيّمة حقا • وأصبحت مناقشات الفريق العامل عبارة عن حوار فني تشارك فيه كذلك الوفود التي لا يحضر معها خبراء مشاركة تتمثل عموما في طرح الأسئلة وتضاهي في فعاليتها مشاركة الوفود التي اعتلى خبراؤها المنصة • وهنا أيضا يرى وفدى ان هذا أمر مشجع جدا •

ان التناقض الذى تنطوى عليه الجهود التي نبذلها لابرام اتفاقية خاصة بالأسلحة الكيميائية هو انه رغم انه يمكن القول بأن الجزء الشاق من العملية قد تم انجازه ، اذ اننا تغلبنا على أصعب العراقيل العامة ، الا ان صعوبات دقيقة لا تزال قائمة • وتتمثل العوائق العامة التي تقف في سبيل نزع السلاح عادة في الارادة السياسية ، والاعتبارات العسكرية ، واعتبارات الأمن ، والاطار القانوني • وأود أن أتوقف لحظة عند هذه النقاط •

وهنالك توافق في الآراء السياسية بشأن ضرورة عقد معاهدة خاصة بالأسلحة الكيميائية. وتوفر هذا الشرط الأساسي الأول هو أهم شيء بالنسبة لمفاوضاتنا . وقد أعرب كل وفد تحدث عن هذا البند أمام اللجنة عن رغبته في التفاوض على حظر الأسلحة الكيميائية . أما الشرط الأساسي الثاني فهو مدى امكانية التوفيق بين الرغبة السياسية في حظر هذه الأسلحة وبين مقتضيات الأمن الوطني، بما في ذلك المقتضيات العسكرية . وهنا أيضا يبدو ان هناك مشاركة في الآراء . ونرى ان الوضع الحالي موات من عدة جوانب وأكثر من أي وقت مضى منذ أن استخدمت الأسلحة الكيميائية لأول مرة على نطاق واسع، أي منذ خمس وستين سنة . ولا توجد هذه الأسلحة اليوم سوى في حوزة عدد قليل جدا من البلدان واذا قارناها مع فئات الأسلحة الأخرى نرى انه لم يطرأ عليها سوى قدر قليل نسبيا من التحسين والتحديث . ورغم ان من المسلم به أن الأسلحة الكيميائية قد تكون ذات فعالية كبيرة من الناحية العسكرية الا ان من المعترف به أيضا ان هذه الفعالية تنطبق أساسا على حالة الأهداف غير المحمية أو الهجوم المفاجئ، وأن استخدامها في جميع الحالات يعقد الى حد كبير قدرة الجيش الذي يستخدمها على قيادة العمليات العسكرية والسيطرة عليها . وما ان يبدأ تبادل استخدام الأسلحة الكيميائية في حرب ما حتى تثبط الصعوبات العملية التي تنشأ في قيادة العمليات العسكرية همة أي قائد من القواد . وأخيرا فان هناك أساسا لتوافق الآراء في الاطار القانوني الحالي يتمثل في بروتوكول سنة ١٩٢٥، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، وأعمال لجنة نزع السلاح والهيئة التي سبقتها، وفي عدد كبير من قرارات الأمم المتحدة . وهناك أيضا المفاوضات الثنائية التي ورد أخيرا تقرير مرحلي بشأنها في الوثيقة CD/112 وقد يكون من قبيل المبالغة ان نقول ان القانوني الدولي العرفي يحظر فعلا استخدام الأسلحة الكيميائية على نحو شامل . ورغم وجود حظر لهذه الأسلحة، الا انه لم يتم الاتفاق حتى الآن على جميع الحالات التي يحظر فيها استخدام الأسلحة الكيميائية، أو حتى على العوامل الكيميائية التي يشملها الحظر . وان لم تستخدم الدول الأسلحة الكيميائية أكثر مما فعلت، فمن المرجح ان ذلك يرجع الى انها تخشى الانتقام بقدر ما تخشى القانون الدولي . وعلاوة على ذلك، فقد اتضح من بعض التقارير انه تم انتهاك العرف الدولي القائم في خلال السنوات الأخيرة .

وبالاضافة الى المشكلات المتصلة بالصياغة النهائية، هناك مشكلات هامة تتعلق بالنطاق والتعاريف والتحقق . واني أتساءل عما اذا كانت هذه المشكلات مخيفة بالدرجة التي تبدو عليها .

ونحن، اذا نظرنا الى الانشغالات والنوايا العامة التي تنطوي عليها المواقف التي اتخذتها الوفود ازاء مسألة النطاق، فباستطاعتنا أن نرى اتفاقا كبيرا في الآراء . فرغم ان الوفود منقسمة، فيما يبدو، بشأن الطريقة التي يمكن بها ايجاد صلة بين المعاهدة وبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ الا انها تقر جميعا بأن هذا البروتوكول ينطوي على عيوب كبيرة . ذلك انه لو كان كافيا، لما كان اليوم ثمة داع حقيقي للقلق . وان كون بروتوكول ١٩٢٥ لا ينطبق سوى على بعض الاستخدامات، لبعض العوامل، في بعض الحالات، ولا يذكر احتياز الأسلحة وامتلاكها، ولا يشمل أي حكم ينص على تدمير المخزونات أو حتى التحقق من الامتثال لأحكامه، هو على وجه التحديد، السبب الذي من أجله علينا صياغة شيء يحظر هذا النوع من الحرب على نحو فعال ودائم . ولا يعترض وفدي على الرأي القائل بأنه لا يجوز بأي حال من الأحوال الاخلال ببروتوكول ١٩٢٥، على انه لا يرى ان ذلك يمثل حجة تكفي لعدم ادراج أحكام تتعلق باستخدام الأسلحة في الاتفاقية التي نقوم باعدادها . وقد وضعت معاهدات كثيرة لتطوير القانون الدولي القائم وتحديثه . كما يرتبط عدد

كبير من المعاهدات الجديدة باتفاقات دولية أخرى ، أيا كان اسمها ، دون أن تخل بسلامة الاتفاقات القائمة التي تتعداها جزئيا • ونذكر على سبيل المثال الاتفاقية الخاصة بالأسلحة البيولوجية التي تتصل على وجه التحديد ببروتوكول ١٩٢٥ • ولن يترتب أي ضرر لبروتوكول عام ١٩٢٥ لو نحن أضفنا حظر الاستخدام الى الحظر المزمع تطبيقه على استحداث الأسلحة الكيميائية وانتاجها ، وتخزينها • ويمكن لنا أن ننص صراحة في الاتفاقية الجديدة على ان مفعول بروتوكول عام ١٩٢٥ يظل ساريا • ولن تنشأ عن ذلك أية نواحي غموض جديدة ، بل على العكس سوف ينتهي الغموض • فسيكون من الواضح أن أحكام المعاهدة الشاملة الجديدة تنطبق على أية دولة تستخدم الأسلحة الكيميائية • أما البروتوكول فيجوز تطبيقه على الدول الأطراف فيه والتي لم توقع مع ذلك على المعاهدة الجديدة • ونكون بالتالي قد قضينا على الغموض الذي يكتنف القانون العرفي الدولي مثلا بصورة نهائية •

وليس لدى الكثير مما أقوله بشأن التعاريف في حد ذاتها وسأكتفي بتقديم اقتراح بعد هنيهة يتعلق بالطريقة التي تمكننا من الاتفاق عليها • ومن الواضح اننا لا نستطيع عقد الاتفاقية الا بعد تعريف المصطلحات التي نستخدمها • ومن الواضح أيضا ان هذه المهمة تعني الخبراء في المقام الأول • ورغم ان هذه المشكلة بالغة التعقيد وعلى درجة عالية من التقنية الا ان حلها ليس مستحيلا •

ومن الواضح أن مسألة التحقق تمثل أهم المشكلات البارزة التي تنطوي عليها هذه الاتفاقية • وحتى هنا أيضا قد لا تكون الفروق شديدة بالقدر الذي تبدو عليه للوهلة الأولى • وتكتسب مسألة التحقق ، في نظر استراليا ، أهمية قصوى • ونحن ، حين نضع اتفاقية للأسلحة الكيميائية انما نطلب في الواقع من بعض البلدان أن تتخلى عن فئة من الأسلحة التي تملكها حاليا ، ونطلب من بلدان أخرى ان تتبذ امكانية احتياز هذه الأسلحة • ويرى وفدي انه لا يجوز من الناحية المنطقية ان نتوقع من بلد ما أن يؤيد هذا الاقتراح ما لم نثبت له ان الدول الأخرى ستحترم مقتضيات المعاهدة المقبلة • ويعتقد وفدي ان اتخاذ تدابير التحقق لا مناص منه اذا أردنا بلوغ هذه الثقة •

وقد دارت مناقشة مكثفة بشأن مسألة التحقق في اطار الفريق العامل ولا سيما بعد ظهر أمس • كما خصص لها سفير الاتحاد السوفياتي الموقر وقتا طويلا في الكلمة التي ألقاها في الجلسة العامة الأخيرة • ويوافق وفدي على عدة ملاحظات وردت في هذه الكلمة • فقد أسعدنا مثلا ان نسمع السفير يؤكد من جديد ان الاتحاد السوفياتي يؤيد فرض رقابة دولية تتسم بالصرامة والفعالية • ونشاطر كذلك الرأي الذي أعرب عنه الممثل السوفياتي الموقر والقائل بأنه لا ينبغي أن نذهب بالتحقق الى أبعاد سخيفة لا داعي " لملء الشركات بالمئات والآلاف من المفتشين الأجانب " على حد قوله ، ولا داعي للتدخل غير الضروري في النشاطات السلمية ، ولا فشاء الأسرار التجارية والفنية • وقد يختلف الوفدان في تفسيرهما لهذه الملاحظات العامة ولما يترتب عليها من آثار ملموسة • وعلى أية حال ، فان هناك اختلافا كبيرا بين مجتمعينا ، ولا سيما فيما يتعلق بنشر المعلومات • ومع ذلك يتعين علينا ان نسعى لوضع تدابير تحقق ملموسة من شأنها أن توحي بمستوى الثقة اللازم لدى كافة الدول وتحول في نفس الوقت دون نشوء المشكلات المحتملة التي أشار اليها الممثل السوفياتي الموقر • وهذا هو التوازن الذي ينبغي تحقيقه •

وذكر الممثل السوفياتي المحترم في بيانه كذلك عدة نقاط لا أوافقه عليها • فقد حذرنا مثلا من " التحقق الذي لا تصحبه تدابير لنزع السلاح " • ولكن هل هذا يعتبر أمرا شاذا حقا ؟

اننا لا نطبق للأسف نزع السلاح النووى ، غير اننا نستفيد من الثقة الناشئة عن الضمانات التي تقدمها الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الصناعات النووية المدنية • ولن يكون على استراليا والبلدان الأخرى غير الحائزة للأسلحة النووية ، في ظل معاهدة للأسلحة الكيميائية ، أن تقوم بنزع السلاح بالمعنى الحقيقي الا انها ستخضع لاجراءات التحقق • وحذرنا كذلك السفير اسرائيليان مما يطلق عليه اسم " مبدأ عدم الثقة " • ونحن نأسف لعدم الثقة التي تسود لسوء الحظ بين الأمم ولأسباب عدم الثقة هذه • ونرى ان ادراج تدابير تحقق مناسبة في اتفاقات مثل معاهدة الأسلحة الكيميائية هو أحد السبل للتخفيف من حدة هذه الشكوك •

وثمة نقاط أخرى لا يتفق وفدى فيها مع الوفد السوفياتي ، الا اننا لم نأت هنا لتلمس ثغرات في حجج بعضنا البعض • واسمحوا لي ، بدلا من ذلك ، أن أعرب عن ارتياحي لأن الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة أقرا من جديد في الوثيقة CD/112 ضرورة وجود أسلوب مناسب للتحقق يقوم على مجموعة من التدابير الدولية والوطنية • ويرى وفدى ان تلاقي الآراء هذا أمر مشجع • ونحن مدركون تماما لتنوع الامكانيات المتاحة للتحقق وللعمل القيّم الذى قام به كل من فنلندا وكندا في هذا المجال • والسؤال الرئيسي الذى ينبغي طرحه في هذا الصدد هو : ما هو المستوى الذى يمكن اعتباره كافيا بالنسبة للتحقق ؟ والجواب على هذا السؤال ، في نظر وفدى ، هو انه يجب أن تكون التدابير كافية لردع المخالفات ، ولاقناع المجتمع الدولي بأن المعاهدة تراعى باخلاص ، ولدحض التقارير الكاذبة عن الانتهاكات ، وكافية بصفة عامة لخلق جو الثقة الذى لابد منه اذا أردنا أن تنضم الدول الى المعاهدة • ونعتقد انه من الممكن بلوغ هذه الغاية دون اثارة المشكلات التي أشار اليها ممثل الاتحاد السوفياتي •

وقلت في بداية كلمتي اننا بصدد وضع متناقض يتمثل في وجود اتفاق عام بين الدول من جهة وصعوبات كبيرة لم نتغلب عليها بعد من جهة أخرى • ورغم انني حاولت أن أوضح ان هذه الصعوبات ليست مخيفة بالدرجة التي تبدو عليها الا انني أقر بأنها قد تثبط همتنا ذلك ، مثلا ، انه لا يمكننا حل المشكلات الفنية القائمة بمعزل عن مشكلات ذات طابع " سياسي " أكبر أو عن مشكلات الصياغة ، لا لشيء سوى ان كل فئة من الفئتين الأخيرتين من المشكلات تنطوى على مسائل فنية تقتضي حلولا معينة • فما العمل اذن ازاء احتمال ظهور صعوبات تثبط الهمم في طريقنا ، وحقيقة ان الوقت يمر بسرعة قبل الاستعراض العام لنزع السلاح الذى سنقوم به في الدورة الاستثنائية التي ستعقدها الجمعية العامة في العام المقبل ؟ وسأقدم اقتراحين أو حلين بديلين لكي تنظر فيهما اللجنة •

أولهما ، أن نمضي في العمل خطوة خطوة • فقد درسنا ، أو سنكون قد درسنا في نهاية دورة الربيع هذه ، جميع العناصر الأساسية للاتفاقية وما يتصل بها من مشكلات • والسؤال هنا هو كيف يمكننا تجاوز هذه المرحلة والشروع في الصياغة الفعلية ؟ فعلينا ، بدلا من نهج التصدى للمواد مادة مادة مما سيضطرنا باستمرار الى ترك قضايا مفتوحة الى ان يتم الاتفاق على المواد اللاحقة ، ان نسعى الى التصدى للمجموعات الكبيرة من القضايا ومعالجتها بعمق الواحدة تلو الأخرى • ومن الواضح ان النطاق يمثل مجموعة من المشكلات ، والتعاريف والتحقق المجموعتين الأخريين • وحتى لو أمضينا الصيف كله في حل مسألة النطاق فقد نكون قد أحرزنا تقدما كبيرا في الواقع •

والحل الثاني ، وقد يكون هو الأفضل ، أن نقسم مهمتنا الى قسمين ، يشمل أحد هما المسائل العامة والثاني المسائل الفنية المفصلة • وبوسعنا ان نستفيد من وجود قدر كبير من توافق الرأى حول الهدف الذى نسعى الى تحقيقه والذى أشرت اليه آنفا ، لنسرع نسبيا في وضع الاطار العام لاتفاقية الأسلحة الكيميائية الذى يشمل الالتزامات السياسية التي ستتضمنها الاتفاقية بما في ذلك الأحكام الخاصة بالتحقق • وتوجد نماذج عديدة لذلك من ضمنها اتفاقية الأسلحة البيولوجية التي أشرنا اليها سابقا • ووفقا لهذا المخطط ، يتخذ الوجه الثاني للاتفاقية شكل بروتوكولات فنية تشمل مثلا التعاريف (بما في ذلك معايير السمّية) ، والمواصفات الفنية لنبائط التحقق • ونحن لا نتصور صياغة الجزء الرئيسي من الاتفاقية دون أخذ الاعتبارات الفنية في الحسبان ، بل يجب أن تنص البروتوكولات صراحة على الجوانب التقنية لهذه المسائل التي سبقت الاشارة اليها • ومن الواضح انه لن يتم الاتفاق على الجزء الرئيسي من الاتفاقية الا بعد أن يتم التوصل الى اتفاق بشأن المسائل التقنية • وتوجد نماذج عديدة لهذا النهج الثنائي سواء في شكل ثنائي أو متعدد الأطراف •

واسمحوا لي أن أوضح بأن وفدى لا يطلب من اللجنة أن تتبنى هذا الأسلوب أو ذاك من أساليب العمل وانما همنا الرئيسي في هذا الصدد هو ان يستمر الزخم الذى ما انفك يتزايد على مدى السنين نحو عقد اتفاقية للأسلحة الكيميائية ، ولا سيما الزخم الحالي في لجنة نزع السلاح •

الرئيس : أشكر ممثل استراليا الموقر ، السفير ووكر ، على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئاسة •

وأود الآن أن أرحب ترحيبا حارا في هذه اللجنة ، بصاحب الفخامة السيد جوزيف وياتش ، نائب وزير خارجية جمهورية بولندا الشعبية •

وقد عين السيد جوزيف وياتش نائبا للوزير في كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٠ • ومنذ ١٩٧٧ ، شغل منصب مدير ادارة الدراسات السياسية والبرمجة في وزارة الخارجية • وان السيد وياتش دبلوماسي بالمهنة وله خبرة واسعة في مناصب وزارة الخارجية • وقد عمل في تركيا ، وايران ، والنرويج ، وكوزير مفوض في الولايات المتحدة الأمريكية • واشترك أيضا في الأعمال التحضيرية لمؤتمر هلسنكي للأمن والتعاون في أوروبا وفي اجتماع مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في بلغراد •

وكان السيد وياتش أيضا عضوا في وفد بلاده لدى دورات كثيرة للجمعية العامة للأمم المتحدة • وألف مقالات كثيرة بشأن جوانب مختلفة للعلاقات الدولية وهو عضو في المعهد البولندى للشؤون الدولية •

ويرد اسمه في القائمة لكي يتكلم اليوم وسيسرني أن أعطيه الكلمة بوصفه المتكلم الثاني •

السيد وياتش (بولندا) : اسمحوا لي سيدى الرئيس أن أعبر لكم قبل كل شيء عن امتناني للكلمات الودية التي وجهتموها اليّ •

انني أشعر بسرور بالغ وبامتياز لتمكني من توجيه كلمة الى لجنة نزع السلاح ، وهي محفل رفيع المقام وهام للتفاوض على نزع السلاح تسعى فيه جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية مع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الى تحقيق أهدافها المشتركة والهامة بصورة حيوية •

غير انني أود ، أولا ، انتهاز هذه الفرصة لكي أعرب لكم سيدي الرئيس عن تهانينا وأطيب تمنياتنا لتوليكم منصب الرئاسة الهام والكثير المطالب لشهر نيسان /ابريل • واسمحوا لي أيضا بأن أعرب لسلفكم ، الممثل الموقر لجمهورية المانيا الديمقراطية ، عن تقديرنا للرئاسة القديرة والحكيمة التي وفرها للجنة في الشهر الماضي • وفي الواقع ، ان الكثير من الفضل فيما يسود في الدورة الحالية للجنة من مناخ بناء يرجع أيضا الى ممثل فرنسا الموقر الذي رأس اللجنة في شهر شباط /فبراير •

ومن المرضي حقا أن نعرف ان لجنة نزع السلاح — وهي استثناء جدير بالثناء — تمكنت من مواصلة تحقيق أهدافها في هذه الدورة بحس من العزم على بلوغ الغاية والاخلاص ، على الرغم من ان المناخ الدولي خارج قاعة المؤتمرات هذه لم يكن مؤاتيا تماما أو مفضيا الى تقدم هام في مجال الحد من الأسلحة ونزع السلاح •

ان الرأي العام في بلدي ، بولندا ، وافتراضي في بلدان أخرى كثيرة في أوروبا • وأماكن أخرى ، قلق الآن بصورة متزايدة وعلى نحو يمكن فهمه ازاء التهديد المتزايد الموجه ضد السلم والأمن الدوليين ، وليس نتيجة تجميد عملية محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية وحسب ، وانما أيضا نتيجة تسارع سباق التسلح النووي • ان الناس في كل مكان على حق فيما يشعرون به من انزعاج ازاء التكلفة البشرية والمادية المذهلة لهذا السباق — يزيد الانفاق العالمي اليومي بكثير على مليار دولار • ان هذا المبلغ الضخم المنفق على أدوات الحرب يعني أن أموالا ضرورية بصورة عاجلة ترفض لسد الاحتياجات الملحة لتنمية الدول الاجتماعية — الاقتصادية •

وكما نرى ذلك نحن في بولندا ، فان الحالة الدولية تزداد تفاقما بفعل الاتجاه الواضح المتمثل في احلال سياسة المواجهة وانعدام الثقة محل سياسة التعاون والانفراج ، وهو اتجاه يتنافى مع روح وثيقة هلسنكي وأحكامها المحددة • وليس من المبالغ فيه أن يقال في هذا الصدد أن السبب الحقيقي لانتشار القلق يكمن في رفض مبادئ المساواة العسكرية والمساواة في الأمن لصالح التفوق الاستراتيجي ومحاولات التصرف من موقع القوة •

وفي رأي بولندا المدروس — وأنا واثق من انه يمكني أن أتكلم أيضا باسم الدول الاشتراكية الأخرى — ان ما يحتاج العالم اليه الى أقصى درجة في هذا الوقت ليس التفوق ، ولا حتى التوازن في الرعب النووي • ان ما نحتاج اليه هو توازن العقل وتوازن الأمن بأقل مستوى ممكن من القوة العسكرية • وباختصار ، نحتاج بشدة الى دعم الانفراج والى تعزيزه أيضا في المجال العسكري • وهذا صحيح خاصة بالنسبة لوسط أوروبا ، وهو الجزء من العالم الذي يتميز على نحو محزن بأن به أعلى حشد من المعدات النووية ، وأكبر ترسانات من أكثر الأسلحة تطورا وتدميرا عرفها الانسان في أي وقت مضى •

ان القرار المتخذ باقامة نوع جديد من القذائف النووية المتوسطة المدى في عدد من بلدان أوروبا الغربية والمقترحات المتكررة الداعية الى احتمال ضرورة تعزيزها بأسلحة نيوترونية انما هو علاج خاطئ • والواقع ان هذه المقترحات ترسي اتجاها يمكنه تماما ، ما لم يوقف ويعكس ، ان يلحق الخراب بالانجازات الايجابية للانفراج والتعاون التي تثبت انها مفيدة الى حد كبير لملايين الأوروبيين ولبلدانهم • ولذلك ، فاننا نعتقد انه ينبغي مقاومة هذا التطور باصرار ومنعه بأي ثمن •

ولهذا الغرض بالذات ، قدم ليونيد بريجينيف ، الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي ، في تقريره المقدم الى المؤتمر السادس والعشرين للحزب ، مجموعة مثيرة للا عجاب من مقترحات التفاوض الجديدة والهامة • ونعتقد ان هذه المبادرات التي تنم عن سعة الخيال ، ولا سيما فيما يتعلق بالحد من الأسلحة الاستراتيجية ، والقذائف النووية في أوروبا ، والأسلحة النيوترونية وتدابير بناء الثقة في أوروبا وأماكن أخرى — ولا نذكر الا عدد قليل منها — تفتح آفاقا جديدة لحوار لنزع السلاح هام وبناء بصورة حيوية • وتمنح بولندا هذه المبادرات تأييدها التام • ونحن نود أن نراها تعالج وتدرس على وجه الاستعجال مع كل العناية الواجبة •

وفي رأى حكومتي الثابت ان وقف سباق التسلح النووى وتجنب المواجهة العسكرية ، خاصة في أوروبا ، يشكلان في الوقت الحالي المهمة الكبرى في كفاحنا المشترك من أجل السلم في أوروبا وجميع أنحاء العالم • وقد أعلنت حكومتي ، ساعية الى الاسهام في الانفراج السياسي والعسكرى في أوروبا ، عن استعدادها لاستضافة مؤتمر للانفراج العسكرى ونزع السلاح في أوروبا في وارسو • ونعتقد ان قرارا في هذا الشأن سيتخذ قريبا في اجتماع مدريد الذى ستعقده الدول التي اشتركت في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا •

وبخلاف سعيها الى عقد هذا المؤتمر ، فان بولندا مهتمة على نحو ثابت ومخلصة في سعيها الى تحقيق تقدم مبكر في محادثات فيينا بشأن تبادل تخفيض القوات المسلحة والأسلحة في وسط أوروبا •

لقد كان الحد بدرجة هامة من الأسلحة ونزع السلاح هدفين لهما أولوية دائما في سياسة بولندا الخارجية • وفي هذه اللحظة بعينها من التاريخ ، نعلق على ذلك ، أهمية أكبر لأنه لم يحدث ان كان التهديد بنشوب نزاع نووى حقيقيا الى هذه الدرجة من قبل ، ولم يحدث من قبل ان انطوى الأمر على هذا القدر من المخاطر بالنسبة لعدد كبير الى هذا الحد من الناس • ولذلك ، نحن في حاجة الى استجماع كل ما يمكن من الخيال والشجاعة في مواجهة المصاعب المقبلة • وينبغي ان يكون الشعور بالمسؤولية عن تراثنا المشترك وعن الأجيال المقبلة ملزما بقدر كاف لكي يحث الحكومات على بحث خلافاتها وايجاد حلول لها حول مائدة المؤتمر ، وليس هناك في الميدان •

ويرى الرأى العام في بولندا انه من الضرورى استخدام جميع امكانيات التفاوض المفتوحة من خلال القنوات الثنائية • ونعتقد بالمثل انه من الضرورى توسيع وتكثيف العملية الجارية للتفاوض على نزع السلاح ، أو فتح سبل جديدة من المستصوب ومن الممكن اجراء حوار مفيد فيها • وفي رأينا الثابت انه ينبغي بذل جميع المحاولات الممكنة في مفاوضات نزع السلاح •

ان بذل جهود هادفة لنزع السلاح ، سواء كانت ثنائية ، أو اقليمية أو عالمية ، أمر ضرورى لصون السلم ، واستمرار الانفراج ، والتعاون بين الدول • والواقع انه لا غنى عن هذه الجهود اذا أردنا مواجهة وحل المشاكل المعقدة والصعبة للتنمية المادية والروحية للأفراد والمجتمعات على السواء •

وأود الانتقال الآن الى موضوعات أكثر تحديدا أريد التعليق عليها في بياني الذى ألقيه اليوم • وأعتزم أن أتناول باختصار مسألة وقف سباق التسلح النووى ونزع السلاح ومسألة الأسلحة الكيميائية ، نظرا لأن المسألة الثانية تشكل الموضوع الذى يقع حاليا ، وفقا لبرنامج عمل اللجنة ، في مركز اهتمام اللجنة • وكما هو معروف فان هذه القضية قضية ذات أهمية تقليدية وطويلة الأمد

بالنسبة لبولندا • وأخيرا أود أيضا ان أبدى ملاحظة أو اثنتين بشأن مسألة البرنامج الشامل لنزع السلاح •

اننا جميعا نسلم ، كما شددت على ذلك الجمعية العامة في الوثيقة النهائية لدورتها الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح بأن " الأسلحة النووية تشكل أكبر خطر على البشرية وعلى بقاء الحضارة • ولا بد من وقف سباق التسلح النووى بجميع نواحيه وعكس اتجاهه لتجنب خطر اندلاع حرب تستخدم الأسلحة النووية • والغاية النهائية في هذا المضمار هي الازالة الكاملة للأسلحة النووية " •

ولا يفسح البيان الوارد أعلاه من الوثيقة النهائية لتوافق الآراء أى مجال للشك في ذهن أى شخص في اننا نعالج هنا موضوعا يشغل عن حق مكان الصدارة بين جميع أولويات نزع السلاح • وكما أشارت الى ذلك الجمعية العامة في أحدث قراراتها وهو القرار ١٥٢/٣٥ باء وجيم ، أكد من جديد أعضاء الأمم المتحدة مركز الأولوية القصوى الذى يحتله نزع السلاح النووى • ولا يمكن ان يوجد أى عذر على الاطلاق لزيادة تأخير اجراء مفاوضات متسمة بالعزم ومتبادلة بين الأطراف في هذا الشأن ، ولو لم يكن ذلك الا بسبب ان هذا التأخير سيؤجل حتما اتخاذ اجراء فعال ضد الاستحداث والتطوير المستمرين وغير المكبوحين لأشد الأسلحة الموجودة تخريبا في الوقت الحاضر • ومن المؤكد ان الطريق المؤدى الى ذلك الهدف طريق طويل وشاق وان مفاوضات وقف سباق التسلح النووى ونزع السلاح ستكون حتما معقدة ، وطويلة وربما مخيبة للآمال • ولكن ينبغي لنا البدء في عملية المفاوضات اقتناعا منا بأن أطول المسيرات ينبغي أن تبدأ بالخطوة الأولى • ولنتخذ هذه الخطوة هنا والآن ، كما اقترحت البلدان الاشتراكية في وثائق العمل الكثيرة التي قدمتها ، ولا سيما CD/4 ، و CD/109 وفي أحدث هذه الوثائق CD/162 •

وعلى الرغم من انه ثبت للأسف عدم امكان التوصل الى توافق في الآراء بشأن انشاء فريق عامل مخصص خاص أو أفرقة عاملة مخصصة خاصة ، فان الوفد البولندى يرحب بارتياح بترتيب العمل التوفيقي والذى سيتم بموجبه تناول بحث الشروط الأساسية لاجراء مفاوضات بشأن نزع السلاح النووى وما يتصل به من مسائل ، في اجتماعات غير رسمية منتظمة تعقدها اللجنة •

ونعتقد ان هذه الاجتماعات ستوفر أيضا اطارا مناسبا لاجراء مشاورات غير رسمية ، بالاشتراك الفعال من جانب جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية ، بغية الاستعداد لاجراء مفاوضات متعددة الأطراف وبناءة بشأن الحظر العام الكامل لتجارب الأسلحة النووية وعقد اتفاقية قانونية دولية في هذا الشأن •

ومع كل الدول الحائزة للأسلحة النووية الحاضرة حول مائدة المؤتمر هذه ، لا يمكن للجنة أن تتحمل ، أو ان تبرر ، اخفاقها في التأثير على نزع السلاح النووى ، خاصة بالنظر لكون الدورة الحالية هي آخر فترة عمل كاملة أمام اللجنة قبل أن تقدم تقريرها الى دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح •

وكما أشرت الى ذلك منذ لحظة ، فقد ظلت مسألة الازالة الكاملة الفعالة للأسلحة الكيميائية قضية ذات أهمية تقليدية وعملية بالنسبة لبولندا منذ فترة طويلة • وأنا واثق من ان محاضر لجنة نزع السلاح والامم المتحدة ستؤيد بدرجة كبيرة الاسهام الذى قدمه وفد بولندا — مع اسهام البلدان الاشتراكية وبلدان كثيرة أخرى — في جهود المجتمع الدولي من أجل تحريم هذه الفئة من الأسلحة ، وفي الواقع جميع الفئات الاخرى من أسلحة الابادة الشاملة •

واسمحوا لي بأن ألاحظ انه ، بخلاف ما لأى اتفاق مبكر بشأن الحظر الكامل للأسلحة الكيميائية من حسنات فعلية ، كان هناك اعتبار واحد يحرك بلدى في هذا المضمار هو القلق لكون أن أى مزيد من التأخير في حظر الأسلحة الكيميائية لا يمكن الا أن يزيد المخزونات الحالية من هذه الأسلحة وأن يعمل على التشجيع على حدوث سباق تكنولوجي في معامل الأسلحة الكيميائية • وكما يمكننا تخمينه ، لن يقتصر البحث الانمائي على تحسين الأسلحة الثنائية بل قد ينجح أيضا في اضافة أصناف جديدة وأكثر اثارة للاشمئزاز الى قائمة عوامل الحرب الكيميائية •

وبعد سنوات من الجهود المستمرة والمخيبة للآمال في أحيان كثيرة في مجال المفاوضات بشأن الأسلحة الكيميائية ، أحرزت اللجنة تقدما مفاجئا هاما في ١٩٨٠ • وكان أيضا انشاء الفريق العامل المخصص الخاص — على الرغم من انه ذو طابع اجرائي — نقطة انطلاق أساسية هامة •وان انشاء الفريق ، بما أتاحه للجنة من امكان التحول من الاعتبارات العامة الى دراسة بناءة ، وعملية وأكثر تحديدا لقضايا محددة ، مما مكّن اللجنة من أن تتصرف وفقا لتسميتها بوصفها الهيئة الوحيدة المتعددة الأطراف للتفاوض في ميدان نزع السلاح • ونظرا لمهارة واخلاص رئيسه الأول ، السفير الياباني اوكاوا ، في توليه الرئاسة ، ورئيسه الحالي ، السفير السويدى ليدغارد ، تمكن الفريق من القيام بعمل مثمر ومن الاستمرار فيه • ووفقا لولاية الفريق ، تمثل هذا العمل في التحديد والدراسة البناءة للمشاكل التي يمكن تناولها في عملية للتفاوض ، ستفضي ، يوما ما ، في النهاية الى وضع معاهدة متعددة الأطراف لحظر جميع الأسلحة الكيميائية •

ويرى وفدى انه ثبت نجاح ما بذل من جهد متعدد الأطراف الى حد كبير لأنه لم يسع الى تجاهل المفاوضات الثنائية التي يواصلها في آن واحد في جنيف الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، ولكنه على العكس ، سعى الى التعاون مع هذه المفاوضات والاستفادة منها • ونظرا لأن المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف تشكل جزءا لا يتجزأ من نفس المحاولة المبذولة لحظر الأسلحة الكيميائية ، فانها تستفيد من التنشيط المتبادل فيما بينها • ويأمل وفدى أن تستأنف هذه المفاوضات الثنائية الحيوية الأهمية في مجال الأسلحة الكيميائية في جنيف في موعد مبكر •

لقد كانت النتيجة الصافية للنهج الجديد المتبع في مسألة الأسلحة الكيميائية هي صورة أوضح لمجالات التقاء واختلاف الآراء بشأن القضايا الرئيسية لمعاهدة أو اتفاقية مقبلة بشأن الأسلحة الكيميائية • ويشعر وفدى ، وأنا على يقين أن وفودا أخرى كثيرة حاضرة في قاعة المؤتمرات هذه ، تشعر بالسرور ازاء المدى الرائع لاتفاق الآراء والتقائها • وكما يرى الوفد البولندى ذلك ، فان السؤال الأساسي الذى ينبغي الاجابة عليه في هذا الوقت يتعلق بماهية الاجراء الأنسب والأكثر تبشيرا بالنجاح الواجب اتباعه في الأيام والشهور المقبلة ؟ وفي رأينا انه من الأمور المناسبة والجديرة ببذل الجهد الى أقصى درجة ان تستمر دراسة القضايا والمجالات التي تلتقي الآراء بشأنها دراسة متعمقة • وستكون اللجنة ، بما يتوفر لها من وضوح وفهم كاملين لهذه المشاكل ، أفضل تجهيزا واستعدادا للتغلب على المسائل المعلقة التي ماتزال الآراء تبدو على خلاف بشأنها • وفي رأينا القائم على الدراسة ، انه لن يكون من شأن اتباع نهج مضاد ، أن ييسر عملنا أو يزيد من سرعته ولكن ، على العكس ، يمكن ان يزيد هذا النهج من الخلافات ، ويحول دون التوصل الى اتفاق نهائي •

ونظرا لأن هذا الاجتماع هو واحد من سلسلة الاجتماعات التي خصصها برنامج عمل اللجنة للنظر في الأسلحة الكيميائية ، فاني لا أرى انه من غير المناسب أن أعلن باختصار بعضا من المبادئ

الأساسية التي وجهت حتى الآن — وستوجه في المستقبل — الوفد البولندى فيما يتعلق بحظر الأسلحة الكيميائية •

أولا ، ينبغي لنا أن نواصل تأييد وتعزيز تماثل الغاية بين جهود التفاوض المتعدد الأطراف والثنائي ، بروح من التعاون وليس بروح من المنافسة •

ثانيا ، ينبغي أن ينص نطاق الاتفاقية المقبلة للأسلحة الكيميائية على حظر استحداث ، وانتاج ، وتخزين الأسلحة الكيميائية وأيضا على تدمير مخزوناتها الحالية • ومن جهة أخرى ، فيما يتعلق بمسألة استخدام الأسلحة الكيميائية ، تعتقد بولندا اعتقادا راسخا انه تم بنجاح وعلى نحو فعال ايجاد حل لهذه المسألة في بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ • وبناء عليه ، ينبغي عدم اعادة تناول قضية حظر الاستخدام بأى حال في الاتفاقية المقبلة • ونحن لا نقر الرأى القائل ان ادخال صيغة للتحقق في متن البروتوكول سيعزز بدرجة كبيرة هذا الصك الذى يمثل واحدا من أقدم الاتفاقات العاملة للحد من الأسلحة • واذا كان لذلك أى أثر ، سيكون الأثر المحتمل هو اضعاف هذا البروتوكول اضعافا بالغا لأنه من الطبيعي تماما ، أن يتردد الكثير من الموقعين الحاليين على البروتوكول في التصديق عليه أو أن يتروووا في ذلك •

ثالثا ، ينبغي ان تكون أحكام التحقق فعالة كما ينبغي أن تتفق على نحو كاف مع نطاق الحظر • وفي جملة أمور ، ينبغي أن تأخذ في الاعتبار الواجب مبدأ سيادة الأطراف وتساويها وأن تنص على حماية الأسرار التجارية في الصناعات الكيميائية السلمية •

واذ أنتقل الى الجزء الأخير من بياني — وهو مسألة البرنامج الشامل لنزع السلاح — أود أولا أن أعرب عن الارتياح الذى سبق أن أعربت عنه وفود أخرى ازاء تمكن الفريق العامل المخصص — تحت الرئاسة الماهرة لممثل المكسيك الموقر ، السفير غارثيا روبليس — من البدء في مفاوضات موضوعية • ولا شك انه أمكن ذلك بفضل التقدم الذى أحرزه الفريق في العام الماضي عندما استمر عمله بتوجيه السفير النيجيرى أديني جي •

ونحن نشارك في آراء الذين يقولون ان لن يكون من الضرورى ان يتخذ البرنامج الشكل القانوني لمعاهدة أو اتفاقية أو ان ينص على مراحل محددة وقصيرة بشكل غير واقعي ، أو على مواعيد مستهدفة • وفي الوقت نفسه ، نرى انه ينبغي أن يتضمن أى برنامج عملي وواقعي ، في جملة أمور ، قواعد ومبادئ معينة يتعين اتباعها والتقيد بها في عملية مفاوضات نزع السلاح • وتشمل هذه القواعد والمبادئ مبادئ الأمن غير المنقوص لجميع الأطراف ، والمساواة في السيادة بين الدول ووجود توازن بين الحقوق والواجبات •

وينبغي ، قبل كل شيء ، أن ينقل هذا البرنامج بوضوح وجلاء فكرة انه لا يوجد أبدا في العصر النووى بديل منطقي لنزع السلاح وللتعايش السلمي بين الدول • وينبغي ، تبعا لذلك ، ان ينص على آليات من شأنها ان تكفل التعايش السلمي بين المجتمعات والأفراد أيضا • وينبغي ان يكون ذلك ، في الواقع ، نقطة البداية • ويجب ان يتعاون المجتمع الدولي ، والحكومات الفردية ، والبرلمانات والمنظمات غير الحكومية لاقناع مجتمعاتها بأن العالم المسالم والمجرد من السلاح لن يصبح حقيقة الا اذا توفرت الرغبة ووجد العزم لدى جميع الأفراد لجعل ذلك أمرا واقعا •

وقد كانت تربية الجيل الأصغر بحيث يمكنه تقدير قيمة السلم ، وفهم ويلات الحرب ، وجعل العالم أفضل استعدادا لنزع السلاح الفعلي ، أحد الاعتبارات التي تشكل أساس اعلان الأمم

المتحدة الخاص باعداد المجتمعات للعيش في سلم ، وهو وثيقة — كما تتذكرون — اعتمدت بناء على مبادرة قام بها بلدى • ونعتقد ، بناء على ذلك ، انه ينبغي ان ينص أى برنامج شامل لنزع السلاح ، بالاضافة الى مختلف التدابير والأولويات المحددة ، على اجراء وآلية يحولان مبادئ الاعلان الى أعمال عملية موجهة الى نزع السلاح من شأنها في النهاية أن تجعل جهود نزع السلاح أيسر ، وأكثر فعالية وتقديرا في كل مكان •

ونحن نرى أساسا انه يمكن ان يتصور في هذا الاجراء القيام بحملة عريضة القاعدة ، ربما تحت رعاية الأمانة العامة للأمم المتحدة ، وليكن مثلا مركز نزع السلاح وادارة شؤون الاعلام ، يعلن بموجبها الفنّيون ، وأصحاب المهن والفنانون ، ووسائط الاعلام في كل مكان عند الاقتضاء ، عن المثل العليا للسلم والتعاون بين الدول بينما في الوقت نفسه ، يطلع الرأى العام في العالم عموما على الأهداف التي يسعى اليها ، والمصاعب التي يلاقيها والمكافآت التي يجنيها العالم اذا لم تحوّل فيه الموارد البشرية والمادية الى أغراض عسكرية مبددة للأموال وانما تحول لتسد الاحتياجات اليومية لجميع البشر •

وربما يمكن زيادة تفصيل بعض هذه الاعتبارات في ورقة عمل في وقت لاحق اذا رأى الوفد البولندى ذلك مستصوبا وممكنا •

الرئيس : أشكر ممثل بولندا الموقر ، صاحب الفخامة جوزيف وياتش نائب وزير الخارجية • كما أشكره أيضا على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ •

السيد فاين (هولندا) : السيد الرئيس ، انه لشرف لي أن آخذ الكلمة في هذه الجلسة الرسمية الأولى تحت رئاستكم • ويود وفد هولندا أن يهنئكم بهذه المناسبة ويؤكد لكم أكمل تعاوننا • وأدرك ، وقد كان لي شرف العمل معكم عن قرب على مدى السنوات الثلاث الماضية في هذه اللجنة وفي نيويورك ، ما لكم من قدرات فريدة كمفاوض واخلاصكم لقضية نزع السلاح ، الذى يعكس حقا سياسة حكومتكم وكذلك حكومتنا • وأرجو لجميع أعضاء اللجنة التوفيق •

وأود أيضا أن أشكر السفير هردر الممثل الموقر للجمهورية الديمقراطية الألمانية ، لجهوده القيّمة بصفته رئيسا لنا خلال الشهر الماضي • وقد أحرزت اللجنة برئاسته ، المزيد من التقدم صوب هدفنا المشترك •

وأود اليوم أن ألقي بيانا باسم حكومتي بشأن بعض الجوانب لمعاهدة للأسلحة الكيميائية • وأرجو أن يمثل هذا مساهمة متواضعة في جهودنا المشتركة لوضع اتفاقية متعددة الأطراف للأسلحة الكيميائية • ولكن ما من ريب في اننا جميعا ندرك ان تحقيق مهمتنا يعتمد الى حد كبير على نتيجة المفاوضات الثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي • ونرجو مخلصين أن تستأنف هذه المفاوضات الثنائية في المستقبل القريب • وأود أن أشير الى ان القرار السياسي الجسور الذى اتخذ في أواخر الستينات على أعلى مستوى في الولايات المتحدة هو الذى فتح الطريق لتحقيق تقدم كبير بشأن اتفاقية الأسلحة البيولوجية • وبعد ذلك ببضع سنوات ، في عام ١٩٧٤ ، وقّع رئيس الولايات المتحدة ورئيس الاتحاد السوفياتي بيانا مشتركا في موسكو أكد فيه الطرفان من جديد اهتمامهما بوضع اتفاق دولي فعال من شأنه ان يزيل من ترسانات الدول وسائل خطيرة ذات تدمير شامل مثل الأسلحة الكيميائية • وان الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، رغبة منهما في تحقيق تقدم مبكر في هذا الاتجاه ، (حسبما ورد بصفة عامة في نص البيان) وافقنا على النظر في مبادرة مشتركة في لجنة نزع السلاح تستهدف عقد اتفاقية دولية تتناول الحرب الكيميائية •

ونرجو مخلصين أن تسود نفس الجسارة السياسية ونفس الحكمة السياسية مرة أخرى قريبا ، وأن تؤديا بنا الى هدفنا المشترك ، وهو عقد اتفاقية للأسلحة الكيميائية •

وأود الآن ان أبيّن بصفة عامة ما نرى انه يمثل نهجا عمليا معقولا ازاء حظر تام للأسلحة الكيميائية ، الى الأبد •

وفي المقام الأول ، فانه ينبغي التقيد بصورة عالمية النطاق ببروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ الذى يحظر أن يتم في الحرب استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية ، وتعزيزه ، اذا كان ممكنا ، كيما لا يدع مجالا لأية امكانية للحرب الكيميائية • ويتضمن هذا انه يتعين ان ننبذ خيار أن يكون الانتقام من جنس العمل اذا هوجمت دولة بالأسلحة الكيميائية • وحسبما تعلمون ، فان بلدانا كثيرة تحفظت بابقاء هذا الخيار متاحا عند تصديق البروتوكول • ولا غنى ، في أية حال ، عن اقامة صلة بين بروتوكول جنيف والاتفاقية الجديدة للأسلحة الكيميائية •

ثانيا ، ينبغي الشروع في مفاوضات بشأن اتفاقية واضحة الصياغة لحظر استحداث وانتاج وتخزين واحتياز ونقل وحفظ المواد الكيميائية ونبائط الاطلاق بهدف استخدامها في أنشطة الحرب الكيميائية • وينبغي أن تستند هذه الاتفاقية الى معيار غرض عام • وتوفر قدر كبير من المعلومات خلال السنتين الماضيتين ولا سيما خلال الأسبوعين الماضيين • ويقتضي الأمر أن نوجه كلمة امتنان مخلصة الى خبراء الأسلحة الكيميائية الذين ساعدونا في الأسبوعين الماضيين • فقد ساعدنا وجودهم هنا في استجلاء عدة جوانب ، وشجعونا على تجديد جهودنا • ونحن ممتنون لهم • ويمكن استخدام عدد كبير من التعاريف الواردة في الوثيقة CD/112 المؤرخة في ٧ تموز / يوليه ١٩٨٠ ، وكذلك التعاريف الأخرى التي اقترحتها وفود عدة في الأسابيع القليلة الماضية ، في وضع التعاريف التي سيتضمنها نص الاتفاقية • وينبغي ان تحدد الاتفاقية انه ينبغي للأطراف ، بمجرد نفاذ الاتفاقية ، أن تعلن مخزوناتها وما لديها من وسائل أو مرافق الانتاج ، وخططها واجراءاتها لتدمير مخزوناتها وتفكيك ما لديها من مرافق الانتاج •

ثالثا ، لا غنى في هذا الشأن عن نظام معقول للتحقق • وعلى الرغم من انه يمكن لوكالات التحقق الوطنية أن تقوم بدور هام بوصفها دور مقاصة للمعلومات ، فانه لا يمكن لوسائل التحقق الوطنية أن تشمل كافة جوانب الاتفاقية • ويقتضي الأمر انشاء جهاز دولي ما للتحقق ، تكون نواته أمانة دائمة محدودة يمكنها أن تعتمد على تعاون عدد كبير من الخبراء العلميين والتقنيين في كافة أنحاء العالم • وهناك نوعان هامان من الأنشطة لا غنى لهما عن التحقق الدولي هما : تدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية الموجودة ، وتأكيد انه تم فعليا اغلاق مرافق الانتاج ثم ازالتها • ومن الضرورى اجراء مزيد من المناقشات بشأن كيفية التحقق من انه لا يتم في الصناعة الكيميائية المفترض انها للأغراض السلمية انتاج عوامل أسلحة كيميائية ، ولا سيما العوامل الوحيدة الغرض الشديدة الخطر •

وقد استخدمت منذ لحظة عبارة " التحقق المعقول " • وتذكرنا هذه العبارة بنفس الكلمات التي استخدمها منذ أيام الممثل الموقر للاتحاد السوفياتي • وقد شدد أيضا على انه لا ينبغي ان يغدو التحقق هدفا في ذاته ، وانه ينبغي ان يكون متصلا بصورة وثيقة بنطاق الاتفاقية • وأنا أوافق على هذا تماما • ولكن التحقق — التحقق " المعقول " — ليس سوى جزء من نظام أعرضه عليكم اليوم • ويتحتم ان ندقق فيما يراد بكلمة " معقول " • ولا ينبغي أن تستخدم على وجه يتضمن انعدام أهمية هذا الجزء • فقوة السلسلة تقاس بقوة أضعف حلقة فيها ، ومن ثم فاننا ينبغي أن نسعى الى

تحقق " معقول " كهذا له من القوة والأهمية ما لغيره من الحلقات ، أى الا تفاقية وحالة الوقاية من نتائج الهجمات الكيميائية • ويتعين ان تشتمل حلقة قوية كهذه ، حسبما سبق ان بينت ، على تفتيش موقعي من نوع ما •

وعلى أية حال ، ينبغي ان تنص الا تفاقية على نظام يسمح بالتفتيش بالتحدى • ويمكن ان يستند طلب الا ضطلاع بتفتيش كهذا الى أسباب مختلفة عن بعضها بعضا الى حد كبير • ويمكن ، على سبيل المثال ، أن يكون تحليل كيميائي لمياه نهر قد أشار الى وجود بقايا عوامل مثيرة للأعصاب (أنظر ورقة العمل المقدمة من هولندا CCD/533 المؤرخة في ٢٢ نيسان / ابريل ١٩٧٧ بشأن التحقق من وجود عوامل مثيرة للأعصاب أو المنتجات المكونة لها أو منتجات المصانع الكيميائية التي تدخل في صنعها) • أو أن يكون هناك ، وهذا مثال آخر ، ما يشير الى ان كميات كبيرة من الفوسفور اختفت من الصناعة الكيميائية السلمية • وهناك حالات طارئة أخرى يتعين الا هتمام بها مثل اكتشاف ما يشير الى وجود ذخيرة كيميائية ، وان أسلحة كيميائية استخدمت في مكان ما ، وما الى ذلك • ولا غنى فيما يبدو عن نظام من يتيح الا ضطلاع بمشاورات بين الأطراف وكذلك ، عند الا قتضاء ، الا ضطلاع بتفتيش دولي • وكثيرا ما تقتضي أنشطة التحقق هذه تحليلا حساسا ونوعيا يتعين ألا يكون ذا طابع تطفلي بقدر الا مكان • وينبغي تشجيع الدول على الا ضطلاع بجهود بحث في هذا الا تجاه •

وقد تم تبادل للآراء في هذه اللجنة بشأن مسألة ما اذا كان يتعين أو لا يتعين ادراج حظر استخدام الأسلحة الكيميائية في الا تفاقية • وأيا كانت نتيجة هذه المناقشات النظرية الى حد ما ، فانه لا ضرورة لتوضيح ان استخدام الأسلحة الكيميائية يعد بمثابة دليل قوى على ان طرفا ما لم يضطلع بالتزاماته بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية • وعليه ، فان اكتشاف استخدام كهذا يمكن أن يشكل الأساس للاضطلاع بتفتيش وفقا لا جراءات تقتضي المزيد من النقاش في هذه اللجنة •

وأتطرق الآن الى ملاحظتي الرابعة • ينبغي ابقاء مستوى الوقاية من آثار الحرب الكيميائية في مستوى مناسب أو رفعه الى مستوى مناسب • ولن يكون الا ضطلاع بقدر معقول من التفتيش بدون تطفل غير مقبول كافيا الا في ظل مستوى وقاية مناسب • وعليه • فانه يتعين ان يسمح بانتاج كميات صغيرة معقولة من عوامل الحرب الكيميائية مع تقديم اشعارات مناسبة بشأنها الى وكالة التحقق الدولية • ويمكن ان تتاح للدول الأخرى نتائج البحث الانمائي في هذه المجالات الوقائية ، ويمكن ان توفر وكالة التحقق الدولية قائمة بالمعدات وجهود البحث المتوفرة ، ومن ثم يوضع الأساس لمجموعة كاملة من تدابير بناء الثقة •

وسبق أن بينت في هذه اللجنة في العام الماضي انه لا ينبغي ان نتمادى عند معالجة كل عنصر من العناصر المستقلة للاتفاقية • ومازلت أرى انه ينبغي أن يؤخذ هذا في الحسبان • ومن ثم أود أن أكرر ما سبق أن قلته في هذا الشأن في العام الماضي •

قلت أود أن أقدم المقترح التالي لنظركم فيه • ينبغي أن تحقق لا في هذا العام ، بل في وقت ما في المستقبل غير البعيد — النتائج الثلاث التالية ، بوصفها غاية أعمالنا :

١ — تعريف مناسب للنطاق ؛

٢ — نظام معقول لطرق التحقق ؛

٣ — نظام مناسب لتدابير الوقاية •

واذا أمكن تحقيق هذا ، فسيتوفر لنا الأساس لاتفاقية للأسلحة الكيميائية تكون مقبولة لدى جميع الدول • وستفوق مزايا اتفاقية كهذه ، جنبا الى جنب مع التدابير المساعدة التي ذكرتها ، جميع المساوئ والأخطار التي يتضمنها الاحتفاظ بقدرة حرب كيميائية لأغراض الانتقام • واذا تم قبول هذا المقترح ، فان الطريق الى وضع اتفاقية للأسلحة الكيميائية لن يكون على ما هو عليه من الوعورة •

ولكن لا ينبغي أن نتمادى في تناول كل عنصر من العناصر المستقلة • ولا ينبغي أن نغدو " سجناء الكمال " • ثم قلت في العام الماضي - مثلما قلت في بداية هذا البيان الذي ألقيه الآن - انه لا غنى عن قرارات سياسية جسورة على أعلى مستوى ، شأن ما كانت عليه الحال بالنسبة لمعاهدة الأسلحة البيولوجية •

وقيل ان الأوضاع الحالية والمناخ الدولي في الوقت الراهن لا تسمح باتخاذ تدابير لنزع السلاح •

وأنا لا أوافق على هذا الرأي • وأويد في هذا الصدد ما قاله منذ عهد قريب السفير أدينيجي ، الممثل الموقر لنيجيريا ، بأن هذا طريق ثنائي الاتجاه • واذا كانت الأوضاع تؤثر في اتجاه لجنة نزع السلاح ، فان بوسع لجنة نزع السلاح أيضا أن تؤثر - بقدر ما على الأقل - في اتجاه الأوضاع • وينبغي أن نسيطر على الأسلحة الكيميائية بأسرع ما في الامكان •

الرئيس : أشكر السفير خاين ممثل هولندا الموقر على بيانه كما أشكره أيضا شكرا جزيلا على ما وجهه الى رئاسة اللجنة من الكلمات الودية •

السيد فرونيتش (يوغوسلافيا) : سيدي الرئيس ، اسمحوا لي بالنيابة عن الوفد اليوغوسلافي أن أعبر لكم عن أصدق التهاني لتوليكم منصب رئيس اللجنة لشهر نيسان /ابريل • ونود من ناحيتنا أن نؤكد لكم كامل تعاوننا معكم • كما أود أن أهنئ سفير الجمهورية الديمقراطية الألمانية على العمل الطيب بصورة استثنائية الذي اضطلع به في شهر آذار /مارس حيث خطت اللجنة بلا ريب خطوة حاسمة الى الأمام •

وفي مستهل كلمتي عن البند ٤ من جدول الأعمال بشأن حظر الأسلحة الكيميائية ، أود ان أوضح ان الوفد اليوغوسلافي عرض موقفه المبدئي الايجابي حيال اعداد اتفاقية دولية بشأن الأسلحة الكيميائية ، ليس في اللجنة فحسب ، بل في مناسبات أخرى أيضا • وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد سعي يوغوسلافيا الى اقرار صك دولي يحظر بصورة كاملة وفعالة استحداث وانتاج وتخزين واحتياز ونقل واستعمال الأسلحة الكيميائية والأنشطة الأخرى ذات الصلة بهذه الأسلحة •

ويشير النشاط الذي زاولته اللجنة حتى الآن فيما يتعلق بهذه المسألة الى مدى الحاح هذه المشكلة ، واذا لم يتفق بسرعة بالغة على حظر هذه الأسلحة فسيظل خطر استعمالها مخيما •

وأعتقد انه ينبغي للجنة أن تسرع بعملها حيال هذه القضية ، ولا نريد الخوض هنا في ذكر قائمة مفصلة وكاملة بأولويات المشاكل ، ولكننا نقترح تقسيم النظر في هذه المسألة الى ثلاث مجموعات من المشاكل •

ويجب ان تشمل المجموعة الأولى المشاكل التي ينبغي في رأينا ألا تظل بعد الآن موضوعا للنقاش داخل الفريق العامل ، اذ انها نوقشت بالتفصيل في جلسات رسمية وغير رسمية في السنوات

الماضية ، ولأنه توجد لها بالفعل صيغ واضحة • ونحن نرى انه يوجد بالفعل اتفاق من حيث المبدأ فيما يتعلق بتلك الصيغ من وجهة النظر المهنية ، ومع ادخال ما يلزم من تحسينات في الأسلوب وتحسينات تقنية فانها يمكن أن تصبح جزءا من الاتفاقية • وتغطي هذه المجموعة من المشاكل القضايا التي نوردها فيما يلي على سبيل المثال :

(أ) الحظر على أساس معايير الغرض العام ؛

(ب) معايير السمية ؛

(ج) فئات الأسلحة الكيميائية على أساس معايير الغرض العام ودرجة السمية ؛

(د) حظر نقل الأسلحة الكيميائية أو أى نوع من النشاط يتعلق بانتشار الأسلحة الكيميائية ؛

(هـ) الوقت اللازم لتدمير الأسلحة والمرافق الكيميائية (أو تفكيكها) ؛

(و) انشاء لجنة استشارية ؛

(ز) تبادل (طلب) المعلومات مباشرة أو عن طريق اللجنة الاستشارية ؛

(ح) حقوق السيادة في قبول أو عدم قبول التفتيش في الموقع •

أما المجموعة الثانية من المشاكل فتتكون من المشاكل التي لا اختلاف عليها من حيث المبدأ من الزاوية السياسية والعلمية والمهنية ، ولكن لا توجد بالنسبة لها صيغ مقبولة موضوعيا ومن حيث المصطلحات • وهذه القضايا على سبيل المثال هي :

(أ) تعريف عوامل الحرب الكيميائية والأسلحة الكيميائية ؛

(ب) التحقق على الصعيد الوطني ، والعلاقة مع اللجنة الاستشارية ؛

(ج) " الجدول الزمني " للحظر (للحظر العام) على أساس نهج " خطوة بخطوة " ؛

(د) تبادل المعلومات بعد نفاذ الاتفاقية ؛

(هـ) " قائمة الكيميائيات السامة " — ضميمة الى الاتفاقية (تشمل عوامل الحرب الكيميائية ، والعوامل الوسيطة ، والمركبات الثنائية ، الخ) ؛

(و) مهام اللجنة الاستشارية — الحقوق والواجبات ؛

(ز) المعايير الاضافية المتعلقة بالمكونات التركيبية والسميات الجديدة ؛

(ح) الاعلان عن الحوادث ؛

(ط) معايير التحديد (ما عدا درجة السمية) •

ويبدو لنا بصفة خاصة ان الاقتراحات الحالية لتعريف عوامل الحرب الكيميائية تحتوى على عناصر مشتركة كثيرة يمكن ان تسهل اعداد ورقة عمل يمكن التوصل الى توافق في الآراء على نصها • بيد اننا نرى انه ينبغي أيضا تقرير ما اذا كان التعريف ينبغي ان يكون مقرونا بحصر لعناصر معينة مثل نية الاستعمال ، والكمية ، وطريقة الاستعمال ، والآثار السمية المباشرة وغير المباشرة ، والمفعول السمي الفورى أو البطيء الخ ••• وقد يطلب أيضا ان يغطي هذا التعريف الأسلحة التي تكون آثارها السمية ذات طابع ثانوى •

بعد ذلك يمكن التعرض لمسألة التحقق الوطني • وهل ينبغي أن يعطى التحقق الوطني اطارعام أم يترك لكل بلد على انفراد ؟ وهل ينبغي فرض معايير على أساليب التحقق ؟ وكيف يتسنى تمكين البلدان النامية من ممارسة الرقابة الوطنية ؟

أما المجموعة الثالثة فتتكون من المشاكل التي لم يتم الاتفاق عليها بصورة مؤقتة ، والتي ستثير اختلافات موضوعية في الآراء من حيث النهج الذى ينبغي أن تسوى به • وتشمل هذه المشاكل على سبيل المثال :

(أ) التحقق الدولي ؛

(ب) التدمير ؛

(ج) الاعلان عن المخزونات والمرافق القائمة ؛

(د) شروط نفاذ الاتفاقية ، الخ •••

وأود أن أشدد على الأهمية الخاصة التي يعلقها بلدى على مشاكل الوقاية التقنية والطبية فيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية لتقليل الأخطار الناجمة عن الاستعمال المحتمل لهذه الأسلحة • وهذا هو السبب الذى يحول دون قبولنا لتلك المواقف التي توحي بحظر الأنشطة المتعلقة بالوقاية ، خاصة وان التقديرات تدل على ان عملية تدمير الأسلحة الكيميائية بموجب الاتفاقية المقبلة ستدوم حوالي العقد •

كما نود أن نؤكد ان الطريقة التي قسمنا بها المشاكل الى مجموعات ينبغي ألا تعتبر طريقة نهائية ، لأنه من الناحية المنطقية قد يلزم تجميع بعض المشاكل وتصنيفها الى فئات مختلفة أخرى اثر عملية تفاوض ملائمة • ونحن عندما نقدم هذا المقترح ، وبهدف تحقيق أكبر قدر من الفعالية في أعمالنا ، لا نرمي الا الى عرض احدى المنهجيات الممكنة لتسيير عمل الفريق العامل ، وبالتالي عمل اللجنة ككل ، ويبدو ان هذا هو الأكثر ملاءمة لنا في الوقت الحاضر •

ذلك لأن عمل الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية قد بلغ في رأى وفدى مستوى يجب معه البدء في التفكير المكثف للغاية في التنسيق بين القدر من النتائج التي أنجزها في سياق عمله ، ومضامين الولاية المسندة اليه • ونحن نعتقد ان ولايته الحالية قد استنفدت ، وانه لكي يتم احراز تقدم مكثف متواصل في مجال التوفيق بين المواقف المتخذة حيال أجزاء خاصة في الاتفاقية المقبلة ، يجب علينا التعجيل باتخاذ تدابير لاسناد ولاية جديدة مناظرة اليه • وسوف ييسر ذلك تطور المفاوضات الموضوعية دون عائق من أجل بلوغ اتفاق على الاتفاقية بأسرع وقت ممكن •

وفي الختام ، أود أن أعبر عن اعجابنا بالسفير ليدفارد لرئاسته الممتازة للفريق العامل ، وكذلك بالسفير أوكاوا للعمل الممتاز الذى اضطلع به في العام الماضي •

الرئيس : أشكر ممثل يوغوسلافيا الموقر السفير فرونيتش على كلمته ، وعلى العبارات الرقيقة التي وجهها الى الرئاسة •

السيد دي لا غورس (فرنسا) (ترجمة عن الفرنسية) : سيدى الرئيس ، اسمحوا لي باسم وفدى وباسمي شخصيا أن أعبر لكم عن تهانينا وأصدق تمنياتنا لتوليكم منصب الرئاسة في هذه الفترة • ان كل زملائنا يعرفون صفاتكم البارزة ويقدرونها • ونحن نعلم ان لجنة نزع السلاح ستتقدم في أعمالها بتوجيهكم الى أقصى مدى ممكن •

وأضيف هنا ان الوفد الفرنسي يغتبط بصفة خاصة اذ يرى في منصب الرئاسة ممثل بلد تحتفظ معه فرنسا بأواصر تعاون وثيقة وودية بوجه خاص •

ويهمني أيضا أن أعرب مرة أخرى لزميلنا ممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، السفير هيردر ، عن تهاني وفدنا وشكره للفعالية واللباقة التي قاد بها أعمالنا في شهر آذار/مارس •

ويود الوفد الفرنسي ان يعرض اليوم آراءه حول أوضاع عملنا بشأن الأسلحة الكيميائية ، وان يستذكر في ايجاز أيضا موقفه حيال مسألة نزع السلاح النووي فيما يتصل بالمناقشات التي نجريها في هذا الصدد في جلسات غير رسمية •

ان الحكومة الفرنسية تعلق أهمية بالغة على مسألة نزع السلاح الكيميائي ، لأن الأسلحة الكيميائية تمثل تهديدا حقيقيا سواء بسبب قدرتها الفتاكة أو بسبب السهولة النسبية لصنعها واستعمالها •

لذلك حث وفدنا منذ أول دورة لنا على أن تبدأ اللجنة مفاوضات بشأن نزع السلاح الكيميائي ، وأن تقر الأسلوب الذي يبدو لنا أكثر ملاءمة من غيره ، ألا وهو انشاء فريق عامل •

ويسعدنا أن نلاحظ التقدم الذي أحرزه الفريق العامل المعني بالأسلحة الكيميائية ، ونود أن نعرب عن اعجابنا برئيسي الفريق على التوالي وهما السفير اوكاوا والسفير ليدغارد ، وذلك لتوجيههما أعماله بكفاءة شديدة • لقد عرف الفريق كيف يستثمر على أحسن وجه امكانيات الولاية المسندة اليه والتي نأمل التوسع فيها ، والتي ينبغي دون شك اعادة النظر فيها عندما يقترب الفريق من مرحلة أكثر تقدما في التفاوض •

لقد حققت المناقشات الأخيرة نقاط اتفاق كثيرة حول التعاريف • كما كشفت أيضا عن الاختلافات في الرأي التي مازالت موجودة بالنسبة لنطاق تطبيق الاتفاقية والتحقق •

والعنصر الأول الذي يتعين تعريفه هو نطاق التطبيق ، لأن مشاكل التحقق تعتمد عليه اعتمادا مباشرا •

لقد عبرت بعض الوفود عن رغبتها في توسيع نطاق التطبيق بحيث يشمل حظر استعمال الأسلحة الكيميائية ، كما نص على ذلك بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ •

ولكنا نرى ان الأهم هو الابقاء على التمييز اللازم بين مجالين مختلفين وبين الصكين المختلفين اللذين هما موضوع لهما على التوالي : المجال الأول هو قواعد الحرب ، ويندرج تحتها حظر استعمال الأسلحة الكيميائية ، وهو موضوع بروتوكول جنيف ، والمجال الثاني هو نزع السلاح ، ويندرج تحته حظر صنع واحتياز تلك الأسلحة ، وهو موضوع الاتفاقية التي نناقشها الآن •

وينص بروتوكول جنيف على حظر عام لاستعمال المنتجات السمية في الحرب ، وهذا الحظر يشكل احدى قواعد قانون الحرب •

أما حظر صنع أو احتياز أو تخزين الأسلحة الكيميائية — وهو من تدابير نزع السلاح — فلا يمكن أن ينطبق الا على عدد محدود من المنتجات والمواد المعرّفة بدقة ، لأنه في حالة المنتجات الأخرى التي يجرى استعمالها الآن بطريقة مشروعة في الصناعة أو الزراعة ، وان يكن من المستطاع استعمالها كأسلحة كيميائية ، يصعب تجاوز الاعلانات التي تصدرها الدول في شكل احصائيات • وأخيرا فانه سيفلت من كل القيود صنع وتخزين المنتجات الكيميائية التي لا حصرلها ذات المستوى المنخفض من السمية •

واذا كنا بصدد ادخال شرط بحظر الاستعمال في الاتفاقية التي سنتفاوض عليها ، فلا مناص من اختيار أحد حلين : اما تكرار الحظر العام الذى نص عليه بروتوكول جنيف ، وهذا ما لا طائل من ورائه ، أو اقرار تعريف أكثر تقييدا ، وذلك من الصعب ايجاده ، وستكون نتيجته اضعاف حجية بروتوكول جنيف • وترى الحكومة الفرنسية ، التي تقوم بدور الوديعة للبروتوكول ، ان القاعدة التي دخلت في قانون الحرب ونصت على الحظر العام لاستعمال الأسلحة الكيميائية تعتبر انجازا قيّما يجب الابقاء عليه كما هو •

ان الوفد الفرنسي يعي ويشاطر قلق اولئك الذين يرغبون في اقرار أحكام بشأن التحقق من المخالفات التي قد ترتكب ضد بروتوكول جنيف • ولقد أثبتنا اهتمامنا الايجابي بهذه المسألة في الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة ، واشتركنا في تقديم القرار الذى رجت فيه الجمعية العامة من الأمين العام ان يتحقق ، بالاستعانة بالخبراء ، من الادعاءات بوجود مخالفات محتملة • ومع ذلك مازلنا نتساءل عما هو الاطار القانوني الأكثر ملاءمة لأحكام ذات طبيعة دائمة • واذ يضع الوفد الفرنسي في اعتباره الفروق المشروحة أعلاه ، فانه غير مقتنع بأن الاتفاقية التي نتناقش حولها تقدم الحل الأفضل •

وقد قدم اقتراح آخر لتوسيع نطاق الاتفاقية بحيث يشمل حظر امتلاك أو احتياز " قدرة حربية كيميائية " ولدى وفدى تحفظات جدية على هذا الاقتراح • ويبدو لنا التعريف الدقيق لمفهوم " القدرة الحربية الكيميائية " صعبا للغاية ، ويحتمل تفسيرات لا حصر لها بما لا يسمح بادراجه في نص قانوني • فالتفسير الواسع على سبيل المثال قد يكون من غير الصائب الاستشهاد به لتبرير انتقادات موجهة ضد أنشطة معينة ضرورية للاحتفاظ بقدرة على الوقاية من اعتداءات هجومية قد تشن باستخدام أسلحة كيميائية ، وأشير هنا الى انها قدرة سلبية تماما يعتبر بلدى الاحتفاظ بها أمرا بالغ الأهمية لأسباب شرحها وفدنا في عدة مناسبات • وفضلا عن ذلك فان مفهوم " القدرة الحربية الكيميائية " يغطي عناصر ، مثل اعداد خطط الدفاع ، والبحوث ، وتدريب الأفراد ، قد يكون خطرها أمرا غير واقعي لأن التحقق منها مستحيل •

ولذلك يرى وفدى ان علينا ألا نغالي في طموحنا بالنسبة لنطاق الاتفاقية المقبلة لأنه يعتقد ان ما يمكن التحقق منه هو وحده الذى يمكن حظره أو تنظيمه •

ان تشغيل نظام صارم للتحقق من عدم صنع أو عدم حيازة عوامل وأسلحة كيميائية من المرجح أن يثير مشاكل مستعصية الحل اذا ما طبق على عدد كبير من المنتجات • ينبغي بالتالي التمييز بين المنتجات الكيميائية الفتاكة الشديدة السمية ، والمنتجات الكيميائية الفتاكة الأخرى ، ويمكن اجراء ذلك التمييز بالاستعانة بالتعاريف المقترحة في التقرير المشترك بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي المؤرخ في ٧ تموز/يوليه ١٩٨٠ (الوثيقة CD/112) والتي يجب مع ذلك استكمالها لايضاح طرق نفاذ هذه المنتجات الى جسم الانسان •

وكما بين الوفد الفرنسي في وثيقة اللجنة CD/116 المؤرخة في ٢٧ حزيران /يونيه ١٩٨٠ ، فانه يقترح ألا يشمل الحظر سوى صناعة المنتجات الشديدة السمية والمواد النوعية التي تصنع تلك المنتجات منها • أى يجب توخي رقابة دولية صارمة جدا على تلك المنتجات • أما المنتجات الفتاكة الأخرى فسوف تخضع لرقابة وطنية ، على ان تلتزم كل دولة بتقديم بيانات احصائية قابلة للاستعمال الى هيئة دولية يتم انشاؤها لهذا الغرض • ويمكن ان تطلب تفسيرات اذا ما تراكمت مخزونات مفرطة ، كما ينبغي توفير رقابة دولية على المخزونات التي لا مبرر لها الى ان يتم التخلص منها • أما

بالنسبة للمنتجات الضعيفة السمية ، مثل مبيدات الحشائش أو المنتجات الملهبة المستعملة في حفظ النظام العام ، فان وفدي يرى انه لا ينبغي أن تشملها الاتفاقية المقبلة .

واذا كان الوفد الفرنسي يريد تعريف نطاق الاتفاقية وقصره على قائمة المنتجات المحظورة والمنتجات الخاضعة للرقابة فقط ، فذلك لأنه يتطلع الى ان يكون التحقق من تلك الأحكام فعالا ، ويعتمد عليه قدر الامكان .

ونظرا للأسباب التي عرضها علينا في الأسبوع الماضي سفير جمهورية المانيا الاتحادية ، فانه يستحيل الاعتماد على المؤسسات الوطنية وحدها في كل بلد طرف في الاتفاقية للتأكد من التطبيق الكامل لكافة أحكام الاتفاقية . لذا ينبغي أن يقام بالاضافة الى الاشراف الوطني اشراف دولي يعهد به الى لجنة تنشأ خصيصا لهذا الغرض بموجب الاتفاقية . ويمكن ان تشمل واجبات تلك اللجنة معالجة البيانات الاحصائية التي تقدمها الدول الأطراف في اطار الاتفاقية . وينبغي تزويد تلك اللجنة بالموارد اللازمة من حيث العاملين والمعدات ، كما يمكن ان تتمتع بامكانية الحصول على البيانات التي تتيحها المرافق التقنية الوطنية في الدول الأطراف ، لا سيما فيما يتعلق بالاستشعار عن بعد . ويجوز لها أيضا الاستفادة في الوقت المناسب من مساعدات الوكالة الدولية لرصد التوابع التي مازال انشاؤها قيد الدراسة . وأخيرا وبوجه خاص ينبغي أن تخول تلك اللجنة حق تدبير خبراء لهذا الغرض ، كلما رأت ذلك ضروريا ، للتفتيش الموقعي والتحقيق فيما قد يرتكب من مخالفات .

وسوف تهدف تدابير التحقق الدولية الى التحقق من الامتثال لجانبين مستقلين من جوانب الاتفاقية :

— من جهة أولى ، احترام التعهدات بتدمير المخزونات وازالة المرافق النوعية المستخدمة في الانتاج أو الشحن . وستلغى هذه التدابير بمجرد ازالة موضوعها ؛

— ومن جهة ثانية ، مراعاة التعهدات بحظر صنع وتخزين عوامل الحرب الكيميائية أو الأسلحة الكيميائية ، والتعهد بوقف كل الأنشطة ذات الصلة بها . وهذه التدابير سوف تمارس بصفة مستديمة مادامت الاتفاقية نافذة .

ولن يكون التحقق من تدمير العوامل والذخيرة الكيميائية أو من تفكيك منشآت الانتاج النوعية الا في ظل رقابة في الموقع . أما الأخطار التي أشار اليها البعض ممن يعترضون على مثل هذا التفتيش (الكشف عن طبيعة العوامل التي دمرت ، افشاء أسرار التصنيع لو تم التدمير بالقرب من منشآت صناعية) فتبدو طفيفة ذلك ان غالبية عوامل الحرب الكيميائية معروفة بالفعل ، ولأن منشآت التدمير تقام دائما تقريبا ، لأسباب أمنية ، في مناطق معزولة بعيدا عن المجمعات الصناعية .

ولكي تكون عمليات التفتيش هذه فعالة ، فانه يستصوب تخويل الخبراء الدوليين حق تقصي عملية التدمير وخطط منشآت التدمير . وينبغي أن يخولوا بعد ذلك حق متابعة عمليات التدمير التي تتم في كل منشأة ، ومراقبتها . ولا يجوز الادعاء بوجود أية مشكلة تتعلق بالسرية ، لأن منشآت التدمير يجب ان تزال بعد استيفاء الغرض منها . وهذا التحقق ، نظرا لطبيعته المؤقتة ، يبدو الأسهل من حيث التنفيذ الأكثر مقبولية .

أما التدابير الدائمة التي يجب وضعها بغية التحقق من احترام التعهدات بعدم الصنع أو التخزين ، فستكون ذات نمط مختلف . فهذا التحقق بالفعل لا يتطلب عادة وجود خبراء دوليين

في الموقع • وانما سيعتمد أساسا على التحليل الذى ستجريه اللجنة الدولية للبيانات الاحصائية التي ستقدمها الدول الأطراف ولكل البيانات الأخرى التي قد تقدمها تلك الدول - بيد أنه في حالة وجود أى شك لدى اللجنة أو احدى الدول الأطراف حول سلوك دولة أخرى طرف فيما يتعلق بالاتفاقية ، فسيتعين على هذه الدولة اما أن تشرح سلوكها بما يرضي اللجنة ، أو أن تقبل اجراء تفتيش في الموقع •

واذا أصرت وفود عديدة ، بما في ذلك وفدنا ، على ضرورة قبول كافة الأطراف حسب الاقتضاء ، للتفتيش في أراضيها ، فلا ينبغي اعتبار ذلك دليلا على وجود ارتياب منظم • بل اننا على العكس ، نرى ان فتح الحدود أمام التفتيش الدولي يجب أن نعتبره جميعا تعهدا بالثقة المتبادلة التي يجب أن تتوفر بين أطراف أى اتفاقية لنزع السلاح •

وتعلق الحكومة الفرنسية أكبر أهمية على مسائل سباق التسلح النووى ونزع السلاح ، وتزن الأخطار المترتبة على وجود تلك الأسلحة ، وتعي القلق المشروع الذى يساور المجتمع الدولي في هذا الصدد • ولذلك يرحب وفدى بمبادرة اللجنة بالنظر في هذه المسائل في جلسات رسمية • وقد سبق لنا أن أوصينا بأن تجرى في اللجنة الأولى للجمعية العامة مناقشات من هذا النوع •

ان الشروط الأساسية لنزع السلاح التي وردت في الوثيقة الختامية التي أقرتها الجمعية العامة في ١٩٧٨ تنطبق على نزع السلاح النووى هو الآخر ، وسأذكر في هذا الصدد الاحتفاظ بأمن متكافئ ، والاحتفاظ بتوازن على مستوى تسلح منخفض تدريجيا أو باعادة انشاء هذا التوازن ، وايلاء الاعتبار للعوامل الاقليمية •

وبوضع هذه المقدمات المنطقية في الاعتبار ، فان الأوضاع بالنسبة للمشكلة التي تعنينا تسودها حقيقتان رئيسيتان ، أولاهما أن الأسلحة النووية متوفرة بنسبة ساحقة لدى الدولتين الكبريين ، والثانية ان وجود الأسلحة النووية عنصر أساسي في التوازن ، وبالتالي فهو عنصر أمن في الجزء المعني من العالم •

ولذلك فان كل تقدم صوب وقف سباق التسلح النووى ثم صوب نزع السلاح النووى انما يتوقف على بذل جهد مزدوج بدأ بالفعل :

جهد من جانب الدولتين الكبريين للاتفاق على تعريف التوازن وعلى الحدود القصوى للتسلح - وهذا هو الغرض من مباحثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية - ثم الدخول في مرحلة أخرى هي التخفيض التدريجي لتلك الحدود القصوى ؛

وجهد يتعين بذله داخل المنطقة الجغرافية لأوروبا من أجل تحسين ظروف الأمن ، ثم تخفيض مستوى الأسلحة التقليدية تدريجيا • وهذا هو الغرض من الاقتراحات التي قدمتها فرنسا - والتي ناقشها مؤتمر مدريد - بالدعوة الى عقد مؤتمر لنزع السلاح في أوروبا يعني في طوره الأول باقرار تدابير بناء الثقة •

ولكن الأهداف المنشودة في كلتا الحالتين مترابطة بدرجة وثيقة للغاية : فالتوازن الشامل لا يمكن فصله عن التوازن في أوروبا •

وهذا التوازن المزدوج هو الذى يضمن مفعول الردع • وهو نتاج مكونات عديدة على كلا الجانبين : فكل من الأسلحة النووية والأسلحة التقليدية تكون جزءا منه ، واذا تم الالتزام بعدم استعمال العنصر النووى وحده فسينتج عن ذلك اضطراب في التوازن •

وعلى المستوى الشامل - أى مستوى الدولتين الكبريين - فاننا نعني أن الردع النووى انما يرتكز على اقامة توازن شامل • كما اننا على عكس البعض لا نعتقد ان الردع بمفهومه الحالي يؤدى حتما الى السعي نحو التفوق ، وبالتالي نحو سباق التسلح وما يترتب عليه من أخطار اضطراب التوازن • فالابقاء على الردع يؤدى عادة الى محاولة ازالة اثار اضطراب التوازن أو محاولة منع هذه الآثار ، ويجب ان يكون الردع منسجما مع وقف سباق التسلح والخفض التدريجي للأسلحة • وأملنا أن تمضي المفاوضات بين الدولتين الكبريين في هذه الطريق •

ان فرنسا لاتسعى بالطبع من جانبها الى التعادل ، ولكنها تريد توطيد أمنها بأن تزيد في أى نزاع قد تهاجم فيه المخاطر أمام العدو المحتمل ، وهذا كله في اطار الأوضاع السياسية والاستراتيجية القائمة •

ولقد أثارت وفود كثيرة في مجرى مناقشاتنا في الاجتماعات غير الرسمية أسئلة عن دور اللجنة ، وشددت على ان مسائل نزع السلاح النووى تهم المجتمع الدولي بأسره • ولما كان نزع السلاح في رأينا موضوعا يهم الجميع فعلا ، فاننا نرى ان اختصاص اللجنة يشمل دراسة هذه المسائل • ولا أدل على ذلك من المناقشات التي نواصلها والتي تشترك فيها خمس دول كبرى حائزة للأسلحة النووية •

غير ان المسؤوليات فيما يتعلق بالتعهد بالتزامات تقع أساسا على عاتق البلدان الحائزة للسلاح النووى • وماينبغي أن ندرسه هنا ، وفقا لتطور المفاوضات المقبلة ، هو كيف تعرب اللجنة عن آرائها في هذا الموضوع • وأعيد الى الأذهان في هذا الصدد انه نظرا لعدم التناسب بين الترسانات القائمة ، فان بلدى سيفكر مليا في تقديم تعهد بالنسبة لأسلحته الخاصة وحدها الا اذا حدث تغير في عدم التناسب هذا نتيجة للمفاوضات بين الدولتين الكبريين • ونحن لا نرى مبررا لفكرة التخفيض التدريجي الذى يمكن تطبيقه على أساس التوازن الحالي للقوى • فمثل هذه الصيغة لن تؤدى الا الى ايجاد وضع امتيازى ذى قطبين بعيد كل البعد عن المساواة ، ولا يبرره سواء درجة المسؤوليات أو حاجات الأمن الحقيقية •

وختاما لهذا الموضوع ، فان الوفد الفرنسي لا يحتج على أوجه القصور ولا على الأخطار التي ينطوى عليها نظام الأمن القائم في غالبيته على الردع النووى • ولكن هذا النظام له مزية أنه موجود ، كما أن السلم أمكنت صيانته سنين طويلة في ذلك الجزء من العالم الذى طبق فيه •

ولا يمكننا الغاء أو ابطال فاعلية العنصر النووى في التوازن الشامل ، النووى أو التعادل التقريبي الذى يوجد في جزء واحد من العالم ، وذلك بموجب التزام بعدم استعماله دون أن يشكل ذلك خطرا على الاستقرار والأمن ومن ثم على السلم • ولذلك فان ماينبغي أن نفعله هو التحضير للتحولات التي يمكنها أن تؤدى تدريجيا الى اقامة ظروف أمن جديدة لاتفسح مجالا بعد الآن للأسلحة النووية • لقد أشرنا الى عمل مزدوج ، الى جهد مزدوج يمكن أن يؤدى الى التقدم : المفاوضات حول الأسلحة النووية ، والمفاوضات الرامية الى توطيد الثقة والى تخفيض الأسلحة التقليدية في أوروبا • وواضح ان نجاح هذين العملين يرتهن الى أقصى حد بنجاح الجهود الموازية الأخرى الرامية الى تخفيف حدة التوتر ، وتصفية التهديدات ، وانهاء أعمال القوة ، واستعادة الثقة والشعور بالأمن •

كما ان مثل تلك الجهود ، والتقدم الذى يمكن أن يتحقق في العلاقات الدولية ، لابد أن تمكن لجنة نزع السلاح أيضا من التقدم بخطى أكثر حسما في الاضطلاع بمهمتها •

هذا وستوقع في الاسبوع القادم في نيويورك اتفاقية بشأن حظر استعمال أسلحة كلاسيكية معينة والحد منها • وذلك انجاز هام في ميدان متصل مباشرة بنزع السلاح - ميدان اعترف فيه صراحة بكفاءة لجنتنا في دبلوماسية تلك الاتفاقية • لنأمل اذن ان تسفر أعمالنا في هذا العام ايضا عن اسهام في المهمة الصعبة ، مهمة نزع السلاح • وسيتوقف على هذا الاسهام بدرجة كبيرة نجاح الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المقرر عقدها في العام القادم وأيضا ماقد يكون لدى المجتمع الدولي حتى الآن من ثقة في هذه اللجنة •

الرئيس : أشكر ممثل فرنسا الموقر السفير دى لاغورس على بيانه • وأشكره أيضا على الكلمات الطيبة التي تفضل بتوجيهها الى الرئاسة •

السيد أونكيلينكس (بلجيكا) (مترجم عن الفرنسية) : السيد الرئيس، أود أولا أن أقوم بما غدا تقليدا في لجنتنا ، وهو أن أقدم تهنئتي وتمنياتي الطيبة الى الرؤساء المتعاقبين • وفيما يتعلق بكم ، فأنا أضطلع بهذا بقدر اكبر من السعادة ومن السرور لأن العلاقات بين بلدينا ودية وواسعة النطاق وعميقة ولا يعكر صفوها شيء بصفة خاصة ، ولأني على قناعة بأن كفاءتكم وفطنتكم ومعرفتكم بمشاكلنا - المشاكل التي نبحثها - ستمكنكم من الاضطلاع بنجاح كبير بمهمتكم بصفتكم رئيسا للجنة خلال شهر نيسان / ابريل ، ومن ثم فانكم ستواصلون تقليدا معينا غدا راسخا في لجنتنا ، لأنه منذ بداية هذه الدورة تولى رئاستنا رؤساء من طراز عال للغاية ، وأود في هذا الصدد أن أنتهز هذه الفرصة لكي أعرب عن تقديرنا للطريقة الماهرة والذكية التي اضطلع بها السفير هردر أيضا بمهام الرئاسة خلال شهر اذار / مارس • وعندما اضطلعنا بتنظيم أعمال هذا الجزء من دورة عام ١٩٨١ للجنة نزع السلاح ، قررنا تشديد اهتمامنا خلال هذين الاسبوعين على مسألة الأسلحة الكيميائية •

ومن ثم فاني أود أن أغتنم الفرصة المتاحة لنا لأشير الى الأهمية الكبيرة التي يوليها المجتمع الدولي الى مايتم الاضطلاع به من جهود تستهدف الحظر الكامل والفعال لاستحداث وانتاج وتخزين هذه الأسلحة ووضع ترتيبات لتدميرها • هذا علاوة على ان الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح بينت ان عقد اتفاقية لحظر الأسلحة الكيميائية يمثل واحدا من أشد تدابير نزع السلاح الحاحا •

وتبذل الجهود في الوقت الراهن في محفلين مختلفين ولكن هذه الجهود ، حسبما أوضح تاريخ التفاوض بشأن عدة صكوك دولية ، تكمل بعضها بعضا تماما • وأود أن أشدد في هذا الصدد ، على أهمية التقريرين الأولين اللذين تم تقديمهما الى لجنة نزع السلاح في عام ١٩٧٩ وعام ١٩٨٠ على التوالي ، بشأن التقدم المحرز في المفاوضات الثنائية • وأود أيضا أن أعرب عن ارتياح حكومتي للطريقة التي يضطلع بها الفريق العامل الذى أنشيء في عام ١٩٨٠ ، وتم تجديده هذا العام ، بأعماله • وقد قام الرئيسان المتعاقبان لهذين الفريقين العاملين بدور هام في هذا الصدد ، وأود أن أبلغ السفيرين أوكاوا وليدغارد مدى امتناننا لهما لما اضطلعا به من أعمال •

وتنص ولاية الفريق العامل على أن " يعين ، عن طريق البحث الموضوعي ، القضايا التي يجب تناولها في التفاوض بشأن اتفاقية كهذه " • وعليه فانه لاغنى فيما يبدو عن التوفيق بين الآراء المختلفة التي أعرب عنها الى الآن فيما يتعلق بالمسائل التي ينبغي أن تدرج في الاتفاقية •

وفيما يتعلق بنطاق الاتفاقية ، فانه ينبغي ، فيما يبدو لنا ، أن نشدد على العناصر التي يرجح في هذه المرحلة أن يتم الوصول الى توافق في الآراء بشأنها • ونرى ان هذه العناصر

هي حظر استحداث وانتاج وتخزين واحتياز وابقاء ونقل الأسلحة الكيميائية وما يترتب على ذلك من التزامات ، ولاسيما تدميرها •

ومن الأهمية بمكان في هذا الصدد أن نستجلي مسألة التعاريف بأسرع ما في الامكان • وقد قدمت بلجيكا مساهمتها ، شأنها شأن بلدان أخرى ، عندما قدمت في عام ١٩٨٠ ورقة العمل CD/94 التي تم ادخال بعض التعديلات عليها هذا العام ، حسبما هو مبين في الوثيقة CD/CW/CRP.7 • وهذا مجال متشابك الى حد كبير ، ومن غير المحتمل أن نتمكن من النظر في تحديد كافة المواد التي يمكن تمثل عامل حرب كيميائية • وسيتعين ان عاجلا أو آجلا أن نتوقف عن النظر في التعاريف التي ينبغي ادراجها في الاتفاقية •

وعليه ، فهل لا يجب أن تنص على ان تكون هيئة الرقابة التي يتعين انشاؤها بموجب الاتفاقية ، وعلى سبيل المثال ، اللجنة الاستشارية التي تتوخاها المفاوضات الثنائية ، هي المسؤولة عن ذلك التحديد في الحالات غير المنصوص عليها بصورة محددة في الاتفاقية ؟ ومن ثم تكون الاتفاقية غير مثقلة بعدد مفرط من التعاريف التي من غير المحتمل ، على أية حال أن تكون شاملة • هذا علاوة على ان التجربة تظهر لنا انه تم وضع كثير من الصكوك الدولية في مجال نزع السلاح دون أن يدرج في صلب الاتفاقية تعريف دقيق للأسلحة أو العوامل التي تخضع للحظر •

وهناك مسألة هامة أخرى أثيرت ونوقشت هي مسألة ادراج حظر استخدام الأسلحة الكيميائية في الاتفاقية التي نتناولها بالبحث • وان هذا الاقتراح يثير قلق حكومتي التي يهمها عدم العبث بأية حال ، ولو بصورة غير مباشرة ، ببروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ • وترى بلجيكا ان هذا يمثل مسألة استصواب سياسي أساسي •

وعلى الرغم من أن بلجيكا لم تتخذ الى الآن موقفا نهائيا بشأن هذه المسألة ، فانها لا يساورها الشك فيما اذا من الممكن في الواقع تنفيذ هذا الاقتراح عمليا • ومن المؤكد أن بوسعنا أن نوافق على أي صيغة اذا تم توافق في الآراء بشأنها في اللجنة • بيد ان من رأينا انه اذا ظهر ان من الممكن أو الضروري ان تتطرق الاتفاقية المقترحة الى مجال حظر استخدام الأسلحة الكيميائية، فانه يتعين أن نقتصر في هذه الحالة على اشارة بسيطة الى بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ - كما تم في اتفاقية حظر الأسلحة البكتريولوجية - وتجديد تأكيد سلامتها التامة •

وترى بعض الوفود - من الناحية الأخرى ، انه يمكن بالأحرى اقامة هذه الصلة بين بروتوكول جنيف والاتفاقية التي نتناولها بالبحث ، عن طريق النص في الاتفاقية على تدابير التحقق من الاستخدام دون أن يتم ، في نفس الوقت ، ادراج الاستخدام في نطاق الاتفاقية • ويهمنا أن نسمع الآراء الأخرى المتخذة بشأن هذا الموضوع • وبالنسبة لأنفسنا يبدو لنا بصورة أكثر احتمالا اننا سنتخلى عن فكرة ادراج تدابير للتحقق من الاستخدام في الاتفاقية • ومن ثم فاننا نرى ان من الأنسب أن نلتمس تدابير مماثلة تحت رعايات أخرى ، اعتبارا من بروتوكول عام ١٩٢٥ الذي لم يتطرق الى هذه المسألة •

ونرى ، على أية حال ، ان التحقق المتعلق باتفاقات نزع السلاح الدولية ذو أهمية أساسية • لماذا ؟ ليس ذلك لأننا نوليها أهمية فضولية مرضية لكن لأنه - كما قال جول موش - اذا كان من غير الممكن أن تكون هناك رقابة بدون نزع للسلاح - وهي ملاحظة ردد صداها مؤخرا زميلي السوفياتي - فانه من غير الممكن ان يكون هناك نزع للسلاح بدون رقابة • ولا يمكن فصل

الأمرين عن بعضهما بعضا ونرى انه لافائدة من محاولة الفصل بينهما وتناول واحد قبل الآخر في المفاوضات •

ونرى أيضا ان تدابير التحقق المناسبة - في ظل رقابة دولية فعالة ، وهنا استخدم الصيغة المقدسة - تعزز الثقة في المعاهدات وتساعد في بناء الثقة حيث تفتقد هذه الثقة أو تكون غير كافية ، أو حيث يحوطها جو من الشك •

وقد استمعنا الى الخطاب الذى ألقاه في اللجنة السفير اسرائيليان في ٣١ اذار/ مارس • ونود أن نقول له ان نهجنا حيال مسألة التحقق لا يستند الى مفهوم شك منظم، ونهجنا ، على العكس، يستند الى افتراض تحقيق تقدم في التعاون الدولي والثقة في الدول التي تعتبر - شأنها شأن الأفراد - بريئة الى أن تثبت ادانتها • بيد أننا يجب أن نتصور امكانية حدوث انتهاكات للاتفاقية • ونظرا لأنه لا يمكن أن يسمح للمتهم بأن يكون القاضي في قضيته كذلك لا يمكن أن يترك للدول - على الرغم من احترامنا لها - أن تطبق تدابير الرقابة على نفسها • ونرى لهذا السبب أيضا أن تدابير التحقق الوطنية لا تعدو أن تكون مكملا للتدابير الدولية • هذا علاوة على ان هناك • فيما يبدو لنا ، عدم وضوح بشأن التدابير الوطنية فيما يتعلق بهذا الجانب من مسألة الأسلحة الكيميائية • ولا تتعلق هذه التدابير عادة بالتحقق مما يجرى خارج الدولة • فهدفها الأساسي هو أن تعتمد الحكومات التشريعات الداخلية اللازمة لتمكينها من ضمان الاحترام التام للحظر في أراضيها • وما من ريب في أن هذه التدابير هامة ، ولكنها لا تساهم في الواقع في تحقيق أهداف التحقق حسبما بينها •

وأرى ان من غير المفيد تقريبا ان ندخل في مناقشات مجردة بشأن موضوع التحقق • ودائما ماكانت تدابير الرقابة ، في اتفاقات نزع السلاح التي عقدت الى الآن ، مناسبة للحظر الخاص الذى تنص عليه •

ويشتمل حظر الأسلحة الكيميائية على جوانب من الواضح أنها ملائمة للتفتيش الموقعي الآلي اليسير ، ومنها على سبيل المثال مسائل تدمير المخزونات وتفكيك أو حتى تحويل مرافق الانتاج •

ومن الناحية الأخرى ، فانه يمكن ، بصدد المسألة الأكثر تشابكا المتعلقة بالتحقق من عدم الانتاج ، أن نتوخى نهجا أكثر " تطفلا " بصورة تدريجية ، أى ان تغدو طرق الرقابة أثر شدة في التدقيق كلما تزايد الشك ، على الرغم من جهود الرقابة • ومن مزايا هذا النظام تفادى الرقابة الدقيقة بلا ضرورة من البداية • ويمكن لنظام كهذا أن يبدأ ، على سبيل المثال • بالتحقق بواسطة التوابع ، ويمكن أن ينتقل ، اذا اقتضى الأمر بسبب الشك ، الى المراقبة الموقعية عن بعد ، ثم الاضطلاع ، اذا كان ضروريا ، بالمراقبة من مكان قريب ، وأخيرا التفتيش الموقعي بأخذ عينات • ومن الضرورى لهذا الغرض تقييم مايسمى طرق التحقق " غير الموقعي " • كما ان التعاون الدولي الموجود الى حد ما بالفعل فيما يتعلق بالتلوث البيئي يمكن أن يوفر أساسا مفيدا لهذا التقييم المشترك • هذا علاوة على أنه لا ينبغي ، حتى في حالة التحقق من عدم الانتاج ، ان يكون التفتيش الموقعي آخر وسيلة ، مع ماتنطوى عليه من اثارة • ويمكن أن يرى أنه أمر عادى ، يضطلع به على أساس أنه تحد وبحث موقعي في آن واحد لمرافق الانتاج •

ونحن على ثقة من أنفسنا في تناول هذه المشاكل المتعلقة بالتحقق من حظر الأسلحة الكيميائية ، نظرا لأنها على الرغم من صعوبتها المؤكدة ، فانها ليست مستعصية على الحل •

وعليه ، فحاشا أن يكشف نظام تحقق يتسم بالتوازن والروية في اتفاق لنزع السلاح عن عدم ثقة ، بل انه يمثل ، على خلاف ذلك ، تقدما في التعاون الدولي • وهناك أمثلة لاتفاقات لنزع السلاح لم تستحدث المفاوضات بشأنها قدرا كافيا من تدابير التحقق ، وبسبب هذا الاغفال قررت بعض الدول عدم الانضمام الى هذه الاتفاقات • وتبين لنا تجربة قريبة العهد أنه اذا كانت الاتفاقيات قد اشتملت على أحكام بشأن جهاز تحقق أكثر تحديدا لكان من المحتمل أن يستغني المجتمع الدولي عن الاتهامات والشكوك والمشاورات • وهذه دروس ينبغي أن نسترشد بها في التماسنا للتحسينات في وضع اتفاقيات لنزع السلاح في المستقبل •

وفي مسألة التحقق هذه ، شأنها شأن غيرها من الجوانب الهامة للاتفاقية التي نبحثها ، فقد كان من شأن وجود خبراء من مختلف عواصمنا في جنيف ، لمدة أسبوعين أن ساعد في استجلاء عدد من المسائل وتعجيل خطى أعمالنا •

وستكون بلجيكا دائما على استعداد للاضطلاع بمساهمتها في نجاح هذا العمل ، الذى نرجو أن يتحقق سريعا •

الرئيس : أشكر الممثل الموقر لبلجيكا ، السفير أونكيلينكس ، على بيانه وعلى الكلمات الودية بصفة خاصة التي تفضل بتوجيهها الى الرئاسة •

وتقوم الأمانة العامة اليوم ، بناء على طلبي ، بتعميم الوثيقة غير الرسمية التي تتضمن الجدول الزمني للجلسات المقرر أن تعقدها اللجنة وأجهزتها المساعدة خلال الأسبوع من ٦ الى ١٠ نيسان / أبريل • وتتلو هذه الوثيقة غير الرسمية برنامج أنشطة الأسابيع السابقة ، باستثناء جلسة اضافية واحدة للفريق العامل المخصص للأسلحة الاشعاعية ستعقد يوم الاثنين القادم الساعة ١٠/٣٠ • وتذكرون ان اللجنة قررت ، في جلستها العامة الثامنة عشرة بعد المائة ، تخصيص تلك الجلسة للفريق العامل المخصص للأسلحة الاشعاعية على اعتبار أن قصر الأمم سيكون مغلقا يومي ١٧ و ٢٠ نيسان / أبريل •

فاذا لم تكن هناك أية اعتراضات ، فسأعتبر أن اللجنة موافقة على الجدول الزمني •

وقد تقرر ذلك •

الرئيس : هل لي أن ألاحظ أنه لن تعقد أية جلسات للجنة أو لأفرقتها العاملة فيما بين بعد ظهر ١٦ نيسان / أبريل والجلسة العامة المقرر لها ٢١ نيسان / أبريل • وفي ضوء اعادة توزيع الجلسات للفريق العامل المخصص للأسلحة الاشعاعية والبرنامج الشامل لنزع السلاح الذى تقرر في جلستنا العامة الثامنة عشرة بعد المائة ، فانه لن تفقد أية جلسات للأفرقة العاملة • وحيث انه لاتتقرر بصورة منتظمة أية جلسات عامة لأيام الجمعة والاثنين ، فلن تكون هناك حاجة الى الغاء أية جلسة عامة •

وأود الآن أن ألقي الكلمة التالية :

استمرار لجلساتنا غير الرسمية المكرسة للدراسة الموضوعية لمسائل محددة تتعلق بالبندين ١ و ٢ من جدول الأعمال ، فستعقد لجنة نزع السلاح يوم الاثنين ، ٦ نيسان / أبريل ١٩٨١ ، جلسة غير رسمية مكرسة للبند ١ (حظر التجارب النووية) ، آخذة بعين الاعتبار الفقرة ٥١ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، لاسيما توصية

الجمعية العامة بأن تجرى المفاوضات الثلاثية على وجه الالحاح ، وبأن تقدم نتيجة هذه المفاوضات كي تنظر فيها بصورة كاملة هيئة المفاوضات المتعددة الأطراف بغية تقديم مشروع معاهدة الى الجمعية العامة في أقرب وقت ممكن •

وستعقد الجلسة العامة التالية للجنة نزع السلاح يوم الثلاثاء ٧ نيسان / أبريل ١٩٨١، الساعة ١٠/٣٠ •

وأعلن رفع الجلسة •

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥